



الرئيس: السيد آش (أنتيغوا وبربودا)

البند ٣٣ من جدول الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

منع نشوب النزاعات المسلحة

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

(ب) تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/68/716/Add.7)

مشروع القرار (A/68/L.39)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نتناول البند المدرج في جدول أعمالنا، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، منذ إصدار الوثيقة A/68/716/Add.6، سددت دومينيكا المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. وسوف ترد تلك المعلومات في الوثيقة A/68/716/Add.7 التي ستصدر في موعد لاحق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندري ديشاشيتسيا، نائب وزير خارجية أوكرانيا لعرض مشروع القرار A/68/L.39.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بتلك المعلومات؟

السيد ديشاشيتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم. وإنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة. إن ما أتى بنا إلى هنا اليوم، مسألة في غاية الأهمية. وهي مسألة ذات أهمية فائقة بالنسبة لبلدي ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل هي أكثر أهمية بالنسبة للأمم المتحدة وللنظام العالمي الذي تجسده.

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



قبل بضعة أيام فقط، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر قمة الأمن النووي الثالث، شدد الأمين العام بان كي - مون على الحاجة إلى بناء ثقافة الأمن النووي. وأكد محقاً على أن الوقت قد حان لتعزيز سيادة القانون في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار على السواء. وفي معرض كلامه عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، أشار الأمين العام إلى ضرورة الوفاء بالضمانات المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من لدن الدول الحائزة للأسلحة النووية:

”في حالة أوكرانيا، كانت الضمانات الأمنية شرطاً أساسياً لانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن مصداقية الضمانات المقدمة إلى أوكرانيا في مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ قد قوضت بشكل خطير من جراء الأحداث الأخيرة. والآثار المترتبة عن ذلك عميقة، سواء على صعيد الأمن الإقليمي أو على سلامة نظام عدم الانتشار النووي.“

ونحن نتفق مع ذلك تماماً. قبل عامين، عندما اقترحنا على الجانب الروسي التوقيع على اتفاق ثنائي بشأن الأمن وتدابير بناء الثقة، رفض ذلك، قائلاً إن فكرة تعرض أوكرانيا للهجوم أمر غير معقول. قبل ستة أشهر، كنا نعد لعقد اجتماع ثلاثي في لاهاي يضم قادة أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقصة نجاح أوكرانيا في التخلص من الأسلحة النووية. إلا أن تلك الخطة ذهبت أدراج الرياح بين عشية وضحاها تقريباً بسبب عدوان روسيا على أوكرانيا وضمها شبه جزيرة القرم.

”لطالما دعونا إلى الاعتراف بنظام عالمي متعدد المراكز، وإلى الأمن المتكافئ وغير المتجزئ، بما يتفق تماماً مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة في المساواة في السيادة، وسلامة أراضي أي دولة، وعدم

لقد انقضى شهر الآن على الانتهاكات الصارخة لكامل نطاق القانون الدولي الذي بذلت البشرية قصارى جهودها من أجل ترسيخه، وخصوصاً في إطار هذه المؤسسة. ذلك أن ما حدث في بلدي إنما هو انتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة. وما زال الكثيرون يكابدون من أجل إدراك أن ذلك قد حدث في أوكرانيا، التي تقع في قلب أوروبا، وأنه حدث في القرن الحادي والعشرين.

خلال الشهر الماضي، شهدنا انتهاكات صارخة للقانون الدولي هي الأدهى من نوعها منذ إنشاء الأمم المتحدة. بعد أسبوعين من الاحتلال العسكري، قامت دولة سبق أن التزمت بضمان استقلال بلدي وسيادته وسلامه أراضيها وفقاً لمذكرة بودابست بضم جزء لا يتجزأ من أوكرانيا بالقوة، دولة هي في الوقت نفسه أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذي عهدت إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد خطط لذلك العمل العدواني بدقة في وقت كانت فيه أوكرانيا تقوم بتشكيل حكومة شاملة للجميع. والآن، على الرغم من كل الصعاب، قد تشكلت تلك الحكومة وباشرت عملها. إن ذلك العمل كان الهدف منه - ولا يزال - تقويض الانتخابات الرئاسية في بلدي. وسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة أن أوكرانيا عاقدة العزم على إجراء انتخاباتها على النحو المقرر في ٢٥ أيار/مايو.

وإن دلت الجولات الثماني من المناقشات العاجلة التي أجراها مجلس الأمن بشأن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا على شيء فإنما تدل على العزلة الواضحة التي منيت بها روسيا جراء هذه المسألة. ولم يفلح المزيج من التبريرات الزائفة، وأنصاف الحقائق، والتشويه المتعمد، والشتائم، والكذب البواح، في التأثير على المجلس.

استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وعدم تدخل أي دولة من الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

وذلك أيضاً بشأن منظمة الدول الأمريكية، التي ينص ميثاقها بوضوح على عدم الاعتراف بالأراضي أو المزايا الخاصة التي يتم الحصول عليها بالقوة أو غيرها من وسائل الإكراه.

كما هو شأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي يندد ميثاقها العدوان وغيره من الإجراءات التي تتنافى بأي شكل كان مع القانون الدولي.

وذلك أيضاً بشأن الاتحاد الأوروبي.

وكذلك بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوثقتها الختامية لمؤتمر هلسنكي لعام ١٩٧٥. والقائمة تطول.

على الرغم من جميع المظالم التي لحقت ببلدي خلال الشهر الماضي، فإن مشروع القرار A/68/L.39، المعروض على الجمعية العامة اليوم، قد صيغ بهدف وحيد هو التمسك الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. الغرض من مشروع القرار هو تقوية المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في وقت تتعرض فيه لتحدي كبير. يعالج النص احترام السلامة الإقليمية وعدم استخدام القوة لتسوية المنازعات. وهو لا يأتي بجديد لا على الصعيد القانوني ولا على الصعيد المعياري. ومع ذلك فإنه يبعث برسالة مفادها أن المجتمع الدولي لن يسمح بأن يشكل ما حدث في شبه جزيرة القرم سابقة تؤدي إلى النيل من إطارنا الدولي القائم على القواعد. ومن الواضح أنه يؤدي غرضاً في وقف التصعيد، ويرحب صراحةً بالجهود الدولية، بما في ذلك الجهود التي يضطلع بها الأمين العام، دعماً للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة في أوكرانيا.

وإنني على اقتناع بأن التصويت القوي اليوم سوف يساعد على تجنب المزيد من التحركات العدوانية. وأود أن

جواز التدخل في الشؤون الداخلية. .. لا يمكن تحقيق نظام عالمي عادل وديمقراطي بدون التقييد الصارم بمبادئ سيادة القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة“

ربما اعتقدتم، سيدي الرئيس، أن الكلمات السابقة هي من بنات أفكارى. ليس الأمر كذلك. بل هي في الواقع مقتطفات من بيان موقف الاتحاد الروسي قبل افتتاح الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

”في الآونة الأخيرة، بدأت تشيع على نحو متزايد حجة مفادها أن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر ذلك حظراً واضحاً، هو في الواقع النهج الأكثر فعالية في معالجة المشاكل الدولية، بما في ذلك تسوية الصراعات الداخلية. ... ذلك، على الرغم من أن التجارب الأخيرة لمثل هذه التدخلات قد أثبتت أنها غير فعالة، وغير مجدية، ومدمرة. إن ذلك الطريق بالغ الخطورة، ويؤدي إلى تآكل الأسس التي يقوم عليها النظام العالمي اليوم ونظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.“

تلك الفقرة أيضاً ليست من كلام أوكرانيا، وإن كنا نتفق تماماً مع فحواها. إنها مقتبسة من البيان الذي أدلى به زميلي، وزير الخارجية الروسي السيد سيرغي لافروف، في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (A/68/PV.1، صفحة ٣٤)

ثمة مجلدات من البيانات من هذا القبيل أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي في الأمم المتحدة.

ولنا أن نتذكر مقولة ”افعل ما تنصح به غيرك“. ذلك ديدنا نحن في أوكرانيا. وذلك شأن الاتحاد الأفريقي، الذي يدعو قانونه التأسيسي لعام ٢٠٠١، في المادة ٤ منه، في جملة ما يدعو إليه، إلى المساواة في السيادة والاعتماد المتبادل فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد، واحترام الحدود ومنع

حدثت في أوكرانيا. وأثارت الأزمة إلى حد كبير الإجراءات المتهورة للقوى السياسية الحالية، التي سعت إلى قطع الأواصر التي تمتد لقرون بين روسيا وأوكرانيا، عن طريق منح كييف خياراً زائفاً بين الاتحاد الأوروبي والغرب أو روسيا. جرى أعمال هذه السياسة بشكل فظ غير مسبوق. ويمكنهم إما التوقيع على اتفاق الانتساب بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، كما هو مطلوب من الحكومة الأوكرانية، أو التعرض لجزاءات. كان ممثلو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضمن صفوف المتظاهرين المناهضين للحكومة، وساروا معهم علناً ودعواهم إلى القيام علناً بأعمال مناهضة للحكومة.

تحول الميدان الرئيسي - ميدان نزالجونستي - إلى مخيم ذي طابع عسكري. شنت وحدات جيدة التدريب والتجهيز من المقاتلين هجمات عنيفة ضد هيئات إنفاذ القانون واستولت على المباني الإدارية. وفي أحد تلك المباني، مبنى نقابات العمال، جرى تنظيم ما يسمى بالتحويل العام للميدان. في الطابق السابع من هذا المبنى، كان هناك موظف دائم من موظفي سفارة الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمناسبة، كان القنصل يطلقون النار من هذا المبنى على الشرطة والمتظاهرين، كان هذا يهدف بوضوح إلى استفزاز الإطاحة بالحكومة باستخدام العنف.

وفي مرحلة ما، بدا أنه يمكن التوقف قبل أن تزداد الحالة سوءاً. وفي ٢١ شباط/فبراير، وقع الرئيس يانوكوفيتش وزعماء الحزب المعارض الرئيسي اتفاقاً، نص على نزع سلاح المقاتلين، إخلاء المبنى الإداري الذي تم الاستيلاء عليه، تشكيل حكومة وحدة وطنية، بدء عملية دستورية وإجراء انتخابات رئاسية بحلول نهاية العام. غير أن هناك من رأى أن هذا السيناريو ليس متطرفاً بالقدر الكافي. وتواصلت أعمال العنف. وفي ظل التهديد بالتعرض للعنف البدني، اضطر الرئيس يانوكوفيتش إلى مغادرة كييف ثم أوكرانيا.

أتقدم بخالص الشكر لجميع المشاركين في تقديم مشروع القرار المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا" ونتطلع إلى أن تعتمده الجمعية العامة.

لقد كلفنا شهر واحد ثمناً باهظاً. ويمكن بالتقاعس أن نخسر المنظمة نفسها. بتصويت الجمعية العامة مؤيدة لمشروع القرار فإنها تصوت دعماً لميثاق الأمم المتحدة. والتصويت المعارض أو الامتناع عن التصويت بمثابة تقويض للميثاق.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في ٢١ آذار/مارس، وقع حدث له حقا أهمية تاريخية. في أعقاب الاستفتاء في القرم، الذي صوتت فيه الأغلبية الساحقة من سكان القرم لصالح أن يكونوا مع روسيا، جرى إعادة توحيد شبه جزيرة القرم والاتحاد الروسي. ونحن ندعو الجميع إلى احترام الاختيار الطوعي، تماماً كما فعلت روسيا.

لم تستطع روسيا رفض رغبة أهالي القرم في تأييد حقهم في تقرير المصير تحقيقاً لتطلعاتهم طويلة الأمد. جرى الانتصاف للعدالة التاريخية. كانت القرم جزءاً لا يتجزأ من بلدنا طوال عدة قرون. إنها تتقاسم تاريخاً وثقافة مشتركين، والأهم من ذلك، شعب مشترك. لم تتعرض هذه الحالة الطبيعية إلى الاضطراب إلا بعد القرار التعسفي من جانب قيادة الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٥٤ بنقل تبعية القرم وسيفاستوبول إلى الجمهورية الأوكرانية في إطار دولة واحدة. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبح من الواضح أن القرم معزولة عن روسيا. وفي عام ١٩٩٢، اعتمد سكان القرم دستورا ينص على أن تكون القرم دولة مستقلة في إطار أوكرانيا. غير أنه، بعد وقت قصير، قامت كييف بتغيير الدستور دون التشاور مع سكان القرم، وجرى تخفيض مركز شبه الجزيرة إلى مركز الجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتي كجزء من الدولة الأوكرانية الموحدة.

لم يقبل سكان القرم أبداً هذه الحالة. وجأهروا بتعاطفهم مع روسيا. ونفذ صبرهم في ظل الأزمة السياسية العميقة التي

أجل الاستجابة لذلك النداء، ليس من الضروري اعتماد أي قرارات. من المهم ببساطة أن نتمسك بمصالح الشعب الأوكراني، ومصالح العلاقات الدولية الطبيعية. ويحدونا الأمل في أن يسود ذلك النوع من التفاهم في سياق مناقشة اليوم وفي سياق الحوار بشأن أوكرانيا.

لقد شاركت روسيا في هذا الحوار بطريقة بناءة للغاية. نصيحتنا بسيطة، وهي أنه من الأهمية بمكان تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق المؤرخ ٢١ شباط/فبراير. أوكرانيا بحاجة إلى عملية دستورية حقيقية بمشاركة جميع القوى السياسية المتحضرة في جميع المناطق يمكن أن تؤدي إلى تهيئة الظروف التي لا يخشى الناس فيها على حياتهم وسلامتهم والتي من شأنها أن تضمن إمكانية ممارسة حقوقهم الأساسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة. يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد ألبانيا وجورجيا والنرويج هذا البيان.

بعد أهوال الحرب العالمية الثانية، اتفق المجتمع الدولي على نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. وضع هذا النظام لحماية السلام والأمن في جميع البلدان في جميع أنحاء العالم. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نحياه.

يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار A/68/L.39، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، وجميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من مقدمي مشروع القرار. يؤكد مشروع القرار من جديد أهمية المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن

وتوقفت الحكومة الشرعية عن العمل في كييف. وأصبح العنف هو السائد في الحياة السياسية. وفي البرلمان الأوكراني، أصبحت الأحزاب التي أيدت أغلبية يانو كوفيتش ضحايا لذلك العنف. ونتيجة لذلك، أعيد تشكيل البرلمان، وبدلاً من تشكيل حكومة وحدة وطنية، ظهر ما يسمى بحكومة المنتصرين. تتخذ القرارات من قبل أولئك الذين قاموا بانقلاب مسلح، متطرفون قوميون - وفقاً لتعريف البرلمان الأوروبي - يروجون الآراء العنصرية والمعادية للسامية والتي تحض على كراهية الأجانب وبدا أنهم يكرهون كل ما هو روسي ولم يخفوا أنهم يعتبرون أن حلفاء النازي الأوكرانيين أجدادهم من الناحية الأيديولوجية. وكان أول قرار تتخذه الحكومة الجديدة تقريباً هو إلغاء المركز الرسمي للغة الروسية، التي يستخدمها سكان القرم وسكان شرق وجنوب أوكرانيا. وفي هذه المناطق، بدأت كييف تعيين الحكام الذين رفضهم السكان المحليون. ووجهت التهديدات إلى القرم بإرسال ما يسمى بقطارات الصداقة - مجموعات من المقاتلين لتواصل نفس العنف الذي استخدم في كييف وفي منطقتي غرب ووسط أوكرانيا. أدى كل ذلك إلى توليد كتلة حرجة دفعت سكان القرم إلى اتخاذ قرار بشأن تقرير المصير وإعادة التوحيد مع روسيا. أعتقد أن من ينتقدهم لذلك لا بد وأن يكون كارها بشدة للإنسانية.

وفي ضوء جميع الأسباب التي أشرت إليها للتو، فإن روسيا ضد مشروع القرار A/68/L.39. إنه يحمل طابع المواجهة ويسعى إلى التشكيك في معنى الاستفتاء الذي جرى في القرم، والذي اضطلع بالفعل بدور تاريخي رئيسي. ومن شأن الطعن فيه أن تكون له نتيجة عكسية.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مشروع القرار يتضمن بعض العبارات الهامة والسليمة، على سبيل المثال، الدعوة إلى الامتناع عن الأعمال الانفرادية أو الخطاب المؤجج للمشاعر، الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات. ونعتقد أنه، من

١٩٩٤، والمعاهدة الثنائية المبرمة في عام ١٩٩٧ بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن علاقة الصداقة والتعاون والشراكة.

يحث الاتحاد الأوروبي روسيا على اتخاذ خطوات لتزعم فتيل الأزمة والعمل فوراً على سحب قواتها وتخفيض عدد حامياتها إلى الأعداد التي كانت عليه قبل الأزمة وذلك تماشياً مع التزاماتها الدولية والاستفادة من جميع الآليات الدولية ذات الصلة لإيجاد حل سلمي وتفاوضي، في احترام كامل للالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف باحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الذي عقده وزير الخارجية الروسي مع نظيره الأوكراني في لاهاي هذا الاثنين، غير أن الاتحاد يعرب عن استيائه لعدم قيام روسيا حتى الآن بخطوات لتزعم فتيل الأزمة، ولم تبدأ بعد المحادثات المباشرة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. نحض أوكرانيا وروسيا على البدء بجوار مجدٍ في أقرب وقت ممكن ومن دون شروط مسبقة.

يؤيد الاتحاد الأوروبي المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار والأمن واحترام حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونشيد بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى موسكو وكيف في الأسبوع الماضي.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالترتيب الذي تم التوصل إليه في ٢١ آذار/مارس بشأن نشر بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا لرصد ودعم تنفيذ مبادئ والتزامات المنظمة. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بنجاح بعثة الرصد ويدعو إلى نشرها في وقت مبكر في جميع أرجاء أوكرانيا.

نشيد أيضاً بنشر بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ونرحب بتمكين الأمين العام المساعد سيمونوفيتش من الوصول أخيراً إلى شبه جزيرة القرم. وندعو

التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة وتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية مع الاحترام الكامل للقانون الدولي.

ومن المهم أن مشروع القرار يؤكد أيضاً التزام الجمعية العامة تجاه سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. تحتل هذه المبادئ أيضاً مكانة بارزة ضمن الأحكام السياسية لاتفاق الانتساب الذي تم التوقيع عليه يوم الجمعة، ٢١ آذار/مارس، بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالدفاع عن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولا يعترف الاتحاد الأوروبي بالاستفتاء غير القانوني في القرم، الذي يشكل انتهاكاً واضحاً للدستور الأوكراني. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة ضم القرم وسيفاستوبول غير المشروع إلى الاتحاد الروسي، ولن يعترف به.

يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً بأنه في القرن الحادي والعشرين ما من مكان يمكن فيه استخدام القوة والإكراه لتغيير الحدود في أوروبا أو في أي مكان آخر. يدين الاتحاد الأوروبي بشدة الانتهاك الواضح لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها القوات المسلحة الروسية. إن الأعمال الروسية ليست انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تشكل أيضاً خرقاً واضحاً للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والعمليات والصكوك اللاحقة داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي ساهمت على مدى السنوات الأربعين الماضية في التغلب على الانقسامات في أوروبا وبناء قارة سلمية وموحدة. هذه الإجراءات تنتهك أيضاً التزامات محددة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية بموجب مذكرة بودابست الصادرة عام

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نجتمع اليوم للتعبير عن رأينا الجماعي حول مشروعية التدخل العسكري الروسي في منطقة شبه جزيرة القرم الأوكرانية واحتلالها.

إن مشروع القرار (A/68/L.39) المعروض علينا يتعلق بقضية واحدة وقضية واحدة فقط: إذ يؤكد التزامنا بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها. فمن خلاله نوضح دعمنا المستمر للفكرة الأساسية ومؤداها أن الحدود ليست مجرد اقتراحات واضحة. في الوقت نفسه، يعرب مشروع القرار عن رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل سلمي للتراع بين أوكرانيا وروسيا، ويشدد على أهمية الإبقاء على حوار سياسي شامل تشارك فيه جميع أطراف المجتمع الأوكراني.

ما فتتنا نقول أن روسيا لها مصالح مشروعية في أوكرانيا. ومن المثبط للهمم جدا أن نرى روسيا سادرة في ما تقوم به كما لو أنه ليس للأوكرانيين مصالح مشروعية في شبه جزيرة القرم، في حين أن شبه جزيرة القرم جزء من أوكرانيا. إن تقرير المصير من القيم التي يتوجب علينا جميعا أن نجلها ونتمسك بها هنا اليوم. ونفعل ذلك بينما نقر بالأهمية البالغة للقانون الوطني والقانون الدولي. لا يمكن أن تكون الفوضى الناشئة وسيلة لتحقيق تقرير المصير. فالفوضى التي ستنشأ ليست عالما يمكن لأي منا تحمله، إنه عالم خطير. ونكرر الآراء التي أعربت عنها جميع مناطق العالم خلال الأسابيع الماضية، وهي آراء تدعو إلى التخفيف من حدة التوترات، وإلى إجراء عملية انتخابية في أوكرانيا تمكن أبناء شعب هذا البلد، بكل أطبافه، من اختيار قادتهم، بحرية ونزاهة ومن دون إكراه.

قال الرئيس أوباما في معرض حديثه في لاهاي قبل يومين:

أيضا إلى تمكين بعثة الأمم المتحدة من تيسير الوصول إليها. نشارك بقوة وجهة نظر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش ومفادها أنه توجد حاجة ملحة إلى التقييم والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعن الآثار المترتبة على الأحداث الأخيرة ورصد الحالة الراهنة في جميع أرجاء البلاد من أجل المساعدة في التحقيقات، ومنع وقوع مزيد من الانتهاكات والتأكد من الحقائق فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان. ونرحب أيضا بالمساهمة القيمة التي قدمها مجلس أوروبا.

نشيد بالاستجابة المدروسة التي أظهرتها حتى الآن أوكرانيا. ونرحب بالتزام الحكومة الأوكرانية بكفالة الطابع التمثيلي والشمولي في الهياكل الحكومية التي تعكس التنوع الإقليمي لضمان الحماية الكاملة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية، وإجراء إصلاح دستوري، والتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف وفي مكافحة التطرف. في هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي حكومة أوكرانيا على ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٥ أيار/مايو بطريقة حرة ونزيهة.

إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للوقوف إلى جانب أوكرانيا وملتزم بتوفير دعم مالي قوي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي فيها. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية على المساعدة في استعادة الاستقرار في أوكرانيا ودعم الإصلاحات الهيكلية.

يؤيد الاتحاد الأوروبي حق الشعب الأوكراني في اختيار مستقبله بنفسه. إن هدفنا المشترك استعادة السيادة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا وتأييد استقلالها. والاتحاد الأوروبي على استعداد للتيسير إلى حوار هادف والمشاركة فيه، حوار تشارك فيه أوكرانيا وروسيا، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية متعددة الأطراف. سيظل الاتحاد الأوروبي في طليعة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“.

والبرازيل تتابع تصاعد التوترات في أوكرانيا باهتمام. وشعورنا بالقلق يجسد علاقاتنا الثنائية الوثيقة مع أوكرانيا، والتي تم رفعها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في عام ٢٠٠٩. فالبرازيل وأوكرانيا تشتركان في تنفيذ مشاريع للتكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك في ميدان تكنولوجيا الفضاء. كما تفخر البرازيل باستضافة واحدة من أكبر جماعات السكان المنحدرين من أصل أوكراني خارج أوروبا. وأعربت البرازيل عن قلقها إزاء خطورة الحالة منذ المراحل الأولى للأزمة. وقد أعربنا عن عميق أسفنا للوفيات التي حدثت في كييف ودعونا جميع الأطراف إلى إجراء حوار، مؤكداً أنه ينبغي معالجة الأزمة السياسية بالطرق السلمية وعلى أساس احترام المؤسسات وحقوق الإنسان.

وما فتئت البرازيل تدعم وجوب احترام ميثاق الأمم المتحدة في جميع الظروف. ويعبر ذلك الموقف عن دفاعنا الثابت عن بناء نظام دولي يستند إلى التعددية القائمة على التعاون واحترام القانون الدولي. وفي هذا الصدد، تؤيد البرازيل جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة وتحث الاتحاد الروسي وأوكرانيا على الدخول في محادثات بناءة بهدف حل الخلافات بينهما. ونشيد بالمبادرات التي طرحها الأمين العام بهدف تهدئة التوترات واستعادة الهدوء وتشجيع الحوار. ونحثه على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. والبرازيل تدعو الأطراف إلى الدخول في حوار سياسي شامل للجميع، يراعي تنوع الشعب الأوكراني ويحترم حقوق جميع الأوكرانيين، بما في ذلك جميع الأقليات. وفي هذه الحالة، من المهم للغاية أن يمارس جميع أصحاب المصلحة أقصى قدر من ضبط النفس.

إذا سمح لأبناء الشعب الأوكراني باتخاذ قراراتهم، سيكون قرارهم بأنهم يريدون إقامة علاقات مع أوروبا، وأنهم يريدون إقامة علاقة مع روسيا، وتلك ليست قضية محصل الربح والخسارة فيها صفر.

لقد كانت أوكرانيا حكيمة بعرض مخاوفها أمام الجمعية العامة. ومن الحكمة البحث عن مؤازرتنا للحفاظ على حقوقها، فهي أيضاً حقوق لنا جميعاً، أي أن الحفاظ على أراضيها واحترام استقلالها. إن أوكرانيا لها ما يبررها لالتماس تصويتنا على إعادة تأكيد حدودها وحماتها. هناك ما يبرر طلب أوكرانيا منا عدم الاعتراف بالوضع الراهن الجديد الذي يسعى الاتحاد الروسي إلى ترسيخه بقوته العسكرية. أوكرانيا جديرة بثناتنا على تحليها بضبط النفس والخطوات الإيجابية التي اتخذتها للحيلولة دون زيادة تصعيد الأزمة، وتستحق دعمنا الكامل في السعي إلى إقناع روسيا بإلغاء عزلتها، والانتقال من سياسة المواجهة الانفرادية والأعمال العدوانية إلى القيام بمجهود دبلوماسي بحسن نية والاستئثار بالحقائق، وتيسير الحوار المرتكز على القانون.

ونحضر الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار الذي يجسد مركزية سلامة الأراضي ويدعو إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة وليس حلاً عسكرياً.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد الدعوة إلى هذه الجلسة العامة. إن الحالة في أوكرانيا خطيرة، ويجب على المجتمع الدولي أن يؤكد مجدداً عزمه الشديد على إيجاد حل سلمي للأزمة على وجه السرعة.

ومن المناسب أن نناقش المسألة في إطار بند جدول الأعمال الذي يسلط الضوء على أهمية المنع والدبلوماسية، ألا وهو، ”منع نشوب النزاعات المسلحة: تعزيز دور الوساطة

المتحدة. ومحاولة توسيع نطاق الناتو ليصل إلى حدود الاتحاد الروسي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

وقد أشار الرئيس كاسترو، في بيانه في ٢٧ شباط/فبراير، إلى أن العديد من المقارنات التي يمكن العثور عليها في أدلة الولايات المتحدة للحرب غير التقليدية قد طبقت في مختلف بلدان منطقتنا. كما طبقت، بعد إدخال التعديلات المناسبة عليها، في قارات أخرى، وهو ما تشهد عليه حالتنا سوريا وأوكرانيا. ودعا الرئيس الدول التي لديها شكوك بشأن هذه المسألة إلى مراجعة التعميم الخاص بتدريب جيش الولايات المتحدة TC 18-01، الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والمعنون الحرب غير التقليدية للقوات الخاصة. فهل يمكن للولايات المتحدة والناتو تقديم ضمانات تفيد بأن استخدام القوة ومفاهيم الحرب المنصوص عليها في تلك الوثيقة لا تنطبق، ولا يمكن أن تنطبق، على البلدان الأخرى، بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة أعلنها مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام؟

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن أوكرانيا وكوبا تربطهما أواصر تاريخية عميقة لا تنفصم. وستذكر أبدا إسهامات الأوكرانيين في تنميتنا. وبطريقة متواضعة، حاولنا أن نرقى إلى مستوى واجبنا في التضامن، ولا سيما مع الأطفال المتضررين من حادث تشيرنوبيل. ولم يفعل شعب أكثر مما فعله الشعب الكوبي لأولئك الأطفال أو وفر لهم رعاية أكبر من تلك التي قدمها الكوبيون.

السيد فينابير (ليخنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تشكل الأحداث التي وقعت مؤخرا والحالة الراهنة في أوكرانيا تحديا كبيرا لسيادة القانون. فجميع الدول الأعضاء في المنظمة ملزمة بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها

السيد ريس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): في ٢٧ شباط/فبراير، قال الرئيس راؤول كاسترو رويث إن تدخل الدول الغربية يجب أن يتوقف حتى يتسنى للشعب الأوكراني ممارسة حقه في تقرير المصير بطريقة مشروعة، وأنه ينبغي ألا نتجاهل حقيقة أن هذه الأعمال قد تترتب عليها عواقب خطيرة للغاية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وكما ذكر وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا، في مؤتمر صحفي عُقد في هافانا في ٦ آذار/مارس، فقد أظهرت الأحداث اللاحقة مدى خطورة الحالة وصحة تلك المقولة، وأنا لا يمكن أن نقبل الإطاحة بحكومة دستورية باستخدام وسائل عنيفة أدت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى نتيجة تدخل الولايات المتحدة وبعض حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو توجيه تهديدات لسلامة المواطنين على أساس أصلهم القومي أو تدمير المؤسسات والكيانات الشرعية والمعترف بها قانونا. وأضاف أن الأطراف التي تهدد الاتحاد الروسي بفرض جزاءات وبأعمال انتقامية هي الحكومات التي تسببت في تغيير النظام في أوكرانيا، مشيرا إلى أنها شنت، قبل ذلك، حروب غزو وتدخلت بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للعديد من الدول في أنحاء العالم لأن تلك الدول اختلفت مع أهدافها المتمثلة في الهيمنة ودافعت عن سيادتها واستقلالها.

وبينما تعارض كوبا جدبا فرض جزاءات على الاتحاد الروسي، فإنها تدين النفاق والمعايير المزدوجة والعدوان الذي يتجلى في إجراءات الناتو والإعلانات الصادرة عنه بشأن هذه المسألة. وقد حذر وزير الخارجية الكوبي من أن التاريخ سيطالب الولايات المتحدة وحلفاءها بتحمل المسؤولية عن العقيدة العسكرية العدوانية على نحو متزايد خارج حدود حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي يهدد سيادة واستقلال جميع الدول ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم

المراحل المختلفة من الإدارة الذاتية، وكذلك خيار الاستقلال، نتيجة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية.

نحن ملتزمون تماما بالحق في تقرير المصير الذي يُمارس وفقا للقانون الدولي. إن ذلك الالتزام بالذات يؤدي إلى نتيجة مفادها أن مشروع القرار المعروض علينا تجسيد متوازن ومخلص للقانون الدولي الحالي. لذلك نؤيده من دون أي تحفظ.

إن إخفاق مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار في وقت سابق من هذا الشهر يثير بالنسبة للمنظمة تساؤلات مهمة تتعلق بالحكم. ومما يبعث على القلق الزيادة في استخدام حق النقض والتهديد باستخدامه في الفترة الأخيرة، وفي بعض الأحيان يستخدم ذلك بطريقة تمنع الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها الأساسية. بيد أن التصويت في المجلس في ١٥ آذار/مارس (أنظر S/PV.7138) أدى إلى قلق إضافي يقتضي مزيدا من النظر في الأمر.

وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، على الدولة العضو في المجلس التي تكون طرفا في نزاع الامتناع عن التصويت على القرارات المتخذة بموجب الفصل السادس من الميثاق. ويبدو لنا أنه كان ينبغي تطبيق هذا الحكم من أحكام الميثاق، وهو تصور لم يتعزز إلا منذ وقوع الحدث. من المهم أن تنال تلك المسألة وغيرها من المسائل الملحة المتعلقة باستخدام حق النقض اهتماما لدى العضوية الأوسع نطاقا.

نؤيد كل الجهود التي سوف تساعد على منع زيادة تفاقم الحالة في أوكرانيا التي لا تزال غير مستقرة. ونرحب بالالتزام الأمين العام وبالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برئاسة سويسرا. ونشيد بوجه خاص بالاتفاق الذي تم التوصل إليه لنشر بعثة مراقبة خاصة، ونثق بأن هذه الجهود الدولية والإقليمية يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في وقف تصعيد الحالة في الميدان.

ضد السلامة الإقليمية لأية دولة. ومن ثم، فإن ضم القرم وسيفاستوبول يشكل انتهاكا خطيرا جدا للقانون الدولي ومصدر قلق بالغ للحكومة ليختنشتاين. ونحن نعتبر هذا الإجراء باطلا ولاغيا ولن نعترف به أو بما سترتب عليه من نتائج. فقد سبق عملية الضم إعلان استقلال غير شرعي بُني على أساس استفتاء أُجري في انتهاك للدستور الأوكراني والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. كما توضح الأحداث بشكل صارخ الأهمية المستمرة لوجود تعريف متفق عليه دوليا للعدوان. وقد جرى الاتفاق على هذا التعريف بتوافق الآراء في المؤتمر الذي عُقد في كمبالا في عام ٢٠١٠ لاستعراض نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونأمل أن تواصل الدول التعجيل بالتصديق على التعديلات التي أدخلت على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان.

والميثاق يلزمنا بمبدأ السلامة الإقليمية وبحق جميع الشعوب في تقرير المصير. والأمران مصممان ليكونا متناغمين وقد جرى بيان العلاقة بينهما بمزيد من التفصيل في نصوص لاحقة. وباعتماد الإعلان المتعلق بالعلاقات الودية لعام ١٩٧٠، حققت الجمعية العامة توازنا دقيقا بين حق تقرير المصير ومبدأ السلامة الإقليمية. وقبل حوالي ٢٠ سنة، قدمت ليختنشتاين مبادرة للمساعدة على تفعيل حق تقرير المصير عبر درجات مختلفة من الإدارة الذاتية. واستهدفت المبادرة تشجيع الدول على توفير مستويات مناسبة من الإدارة الذاتية للكيانات الموجودة داخل حدودها، على أساس التشاور والتفاوض وبمساعدة أطراف ثالثة عند الاقتضاء. وكان الهدف من تلك الأفكار الحيلولة دون إثارة استياء المجتمعات المحلية في داخل الدول، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مطالبات بالاستقلال. وفي الوقت نفسه، فإن تلك الأفكار لا تستبعد الاستقلال بوصفه أحد الخيارات المطروحة. وفي إطار ذلك النموذج، تصبح

من الميثاق سلطات ومسؤوليات خاصة فيما يتعلق بالمنظمة، ومن ثم نحو الأعضاء الآخرين والمجتمع الدولي.

إن كوستاريكا لا تتمتع بهذه السلطة أو الصلاحية، ولا تتوفر لها وسيلة الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي. وسلاحنا هو القانون الدولي. وننظر إلى مشروع القرار بوصفه وسيلة لتأكيد روح القانون والدفاع عنه. بالنظر إلى الآثار الخطيرة فإن بقائنا صامتين الآن، سيؤدي إلى تفاقم مخاطر الانتهاكات، وربما أسوأ من ذلك في المستقبل.

إن الانتهاك غير الشرعي للسلامة الإقليمية لأوكرانيا باستخدام القوة أمر واضح. كذلك من الواضح أن إحدى الدول الثلاث التي تعهدت في عام ١٩٩٤ باحترام حدود أوكرانيا مقابل تخلي أوكرانيا عن الأسلحة النووية قد أخفقت في الإبقاء على التزامها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لعدم الانتشار النووي. وهذا يشكل قلقاً للمجتمع الدولي بأسره، لا سيما لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أعلنت منطقتها خالية من الأسلحة النووية.

بالمثل، نشعر بالقلق إذ أنه، في ضوء الخلافات الحقيقية أو المتصورة، تمثل خط العمل الأول في نشر القوة العسكرية بدلاً من الشروع في حوار. لا يمكن قبول أي من المسلكين المتبعين. فكلاهما يؤدي إلى إحداث سوابق مزعجة وإضافة إلى عناصر أخرى تتعلق بالتصويت في ١٦ آذار/مارس في شبه جزيرة القرم، وتتجاوز معارضة الدستور الأوكراني، وهذا الإجراء انتهك الممارسة المشروعة لحق تقرير المصير.

لكي يكون تقرير المصير حقيقياً يجب أن تسبقه مناقشة مفتوحة استناداً إلى قواعد واضحة تقبلها جميع الأطراف، وسلطات محايدة وعرض خيارات حقيقية على الشعب. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتم ممارسة تقرير المصير من دون استبعاد أو نفوذ أو تخويف. ومن سوء الطالع أن تلك العناصر لم تكن قائمة في هذه الحالة.

قبل مناقشة الأحداث المتضمنة في مشروع قرار اليوم وبعدها، أدت أزمة حقوق الإنسان الخطيرة والانهيار الجزئي على الأقل لسيادة القانون إلى إشعال نيران الحالة في أوكرانيا. من هنا ما برح الانخراط القوي والمبكر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حاسماً، ونؤيد نشر بعثة من مكتبها في جميع أرجاء أوكرانيا. نعتقد أن العودة إلى سيادة القانون وتوفير الحماية الفعالة لحقوق جميع الأشخاص من أبناء الأقليات في البلد، شرطان لا غنى عنهما لإجراء حوار سياسي شامل.

السيد اوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة (A/68/L.39) يكتسي أهمية عالمية، ومع ذلك فإن أهميته أكبر حتى بالنسبة للدول الصغيرة الحجم وذات الموارد المحدودة التي تعتمد على شرعية القانون الدولي لحماية سيادتها والدفاع عن سلامتها، وتعزيز الأمن، وصون السلم.

ينبع مشروع القرار من أزمة ثنائية حادة ذات آثار عالمية مثيرة للقلق. ولكن النص الخاص به أوسع من أي موقع جغرافي محدد، ويركز على إعادة تأكيد مبادئ ومعايير السلوك الحاسمة بالنسبة للاستقرار والسلام والتعايش على الصعيد الدولي.

من بين تلك المبادئ والمعايير يجب التنويه باحترام السلامة الإقليمية للدول، والوفاء بالالتزامات الرسمية فيما بين الدول، بما في ذلك رفض استخدام القوة في تسوية المنازعات، وممارسة تقرير المصير ممارسة كاملة وحقيقية دون زيف أو شروط. ولأسباب الآنفه كلها، فإن مشروع قرار يتعلق أيضاً باحترام ميثاق الأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح الحقوق والالتزامات التي لا يعتبر الامتثال لها مسألة اختيارية، بل يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة احترامها. ولكن ربما يقع التزام أكبر على عاتق الدول الخمس التي لديها بموجب المادتين ٢٣ و ٢٧

لقد استدعينا سفيرنا من موسكو للتشاور معه. وحددنا مشاركتنا مع روسيا، وعلّقنا الاتصالات بين العسكريين. وعملنا على تجميد أصول الموظفين الأوكرانيين السابقين، بمن فيهم الرئيس السابق يانوكوفيتش. وفرضنا في الأسبوع الماضي، جزاءات مالية، وقمنا بإصدار أوامر حظر بشأن تأشيرات الدخول على الموظفين الروس وغيرهم من الموظفين في شبه جزيرة القرم الذين يتحملون المسؤولية عن الأزمة في شبه جزيرة القرم وعن تهديد سيادة أوكرانيا وسلامتها.

لم يفد الأوان لكي تختار روسيا سبيلاً آخر. وتؤيد كندا تأييداً كاملاً الجهود المبذولة في نشر بعثة رصد خاصة شاملة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب بدعم روسيا للبعثة. ومهما يكن من أمر، يجب تمكين البعثة من الوصول إلى جميع أرجاء أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

تؤيد كندا أيضاً قرار الأمم المتحدة بإرسال مراقبين للتحقيق في المعلومات الواردة عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في أوكرانيا، بغض النظر عن مرتكبيها المزعومين. ويجب أيضاً تمكين تلك البعثة من الوصول إلى شبه جزيرة القرم.

نعتقد أن أوكرانيا لها الحق في أن تختار مستقبلها بنفسها ومن دون أي إكراه أو تهديد بالعنف من جانب دول خارجية. ونتيجة العدوان الروسي على شبه جزيرة القرم، ورفضها وقف التصعيد، فإن كندا تؤيد تأييداً قوياً مشروع القرار (A/68/L.39) بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ويؤكد مشروع القرار مجدداً التزام المجتمع الدولي بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

(تكلم بالفرنسية)

يشدد أيضاً مشروع القرار على أهمية حماية حقوق جميع الأشخاص المقيمين في أوكرانيا، بما في ذلك حقوق تثار القرم

إن سياسية الأمر الواقع يمكن فرضها على الأرض، ولكنها لن تثبت الحقوق. ويحدونا الأمل في أن الجمعية العامة باعتمادها لمشروع القرار سوف تكون قادرة على تصويب الانتهاكات التي حصلت والحيلولة دون وقوع انتهاكات أسوأ منها في المستقبل، ومن ثم ضمان تعايش أكثر احتراماً واستقراراً وسلاماً مع احترام سيادة القانون.

السيد ريشتشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. تنضم كندا إلى شركائنا وحلفائنا لتدين بأشد العبارات هذه الهجمة الأحادية الجانب وغير المبررة على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

بموجب المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم جميع الدول بالامتناع عن التهديد القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى. كما تؤكد المادة ٢ التزامات الدول بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. إن أي محاولة للإحلال بالوحدة الوطنية أو السلامة الإقليمية لدولة ما تتناقض مع المقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

إن روسيا من خلال أفعالها الانفرادية التي تمثلت في اجتياح شبه جزيرة القرم قد انتهكت انتهاكاً صارخاً تلك المبادئ الأساسية. فلم تأذن أوكرانيا بالاستفتاء الذي جرى في شبه جزيرة القرم. وقد أجري بينما كانت شبه جزيرة القرم تروح تحت الاحتلال العسكري غير الشرعي في روسيا. لذلك يُعتبر الاستفتاء غير شرعي وباطل ولاغياً. ولا ولن نعترف بنتائجه.

(تكلم بالإنكليزية)

بسبب رفض روسيا وقف التصعيد، اضطرت كندا إلى جانب شركائنا في مجموعة السبعة وحلفاء آخرين، إلى اتخاذ إجراء.

الدولي بعد فترة ١٠ أعوام أو ٢٠ عاماً من الآن. وكما ذكر الأمين العام بان كي - مون مؤخراً فأنا نقف على مفترق طرق هام.

هذا لا يمثل إشكالا لأوكرانيا وأوروبا وحدهما، بل أي محاولة ترمي إلى تغيير الوضع الراهن بالتهديد باستخدام القوة إزاء ذلك، ستكون بمثابة كبير للمجتمع الدولي بأسره. ولا ينبغي لأي بلد في العالم أن يتجاهل أي محاولة من جانب دولة أخرى لتغيير الوضع الراهن باستخدام هذه الوسائل.

تحت الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار جميع الأطراف على السعي فوراً إلى التوصل إلى حل سلمي للحالة. وفي ذلك الصدد، فإن اجتماع وزيري خارجية أوكرانيا والاتحاد الروسي في ٢٤ آذار/مارس يعتبر خطوة هامة. إن الحوار المستمر والجاد بين الطرفين في غاية الأهمية.

كما ورد في مشروع القرار، نرحب بالجهود التي يقوم بها الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية للمساعدة في وقف تصعيد الحالة المتعلقة بأوكرانيا. واليابان مستعدة لتأييد هذه المبادرات، وقررت المساهمة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو في أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز الحوار السياسي في أوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، بغية ضمان الاستقرار الاقتصادي في أوكرانيا والذي يواجه حالياً ظروفاً مالية صعبة، من الحتمي أن يقدم المجتمع الدولي دعمه القوي لها. وانطلاقاً من هذه الروح، قررت اليابان تقديم مساهمة مالية تصل إلى ١,٥ مليار دولار من أجل استقرار أوكرانيا وازدهارها.

أود أن أحتتم كلمتي بالقول أن اليابان سوف تصوت لصالح مشروع القرار. وأؤكد من جديد أيضاً التزام اليابان بالسعي إلى حل سلمي للحالة في أوكرانيا والعمل بتعاون

والأقليات الأخرى. أخيراً، يدعو مشروع القرار جميع الدول والمنظمات والوكالات الدولية لمعارضة أي تغيير في مركز شبه جزيرة القرم أو مدينة سيفاستوبول على أساس استفتاء ١٦ آذار/مارس الذي يعتبر باطلاً وغير شرعي.

(تكلم بالإنكليزية)

لا يمكن للمجتمع الدولي العودة إلى أيام الثلاثينات من القرن الماضي عندما كانت الدول القوية تقوم باقتطاع أجزاء من الدول الضعيفة. يجب أن تحكم العلاقات القائمة بين الدول سيادة القانون وليس شريعة الغاب.

تحض كندا الاتحاد الروسي على احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والانصياع إلى القانون الدولي، وتحاشي وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح والتخلي بصورة كاملة عن احتلالها لشبه جزيرة القرم. من هنا، نحض جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم بشأن الحالة في أوكرانيا.

تؤيد اليابان تأييداً كاملاً مشروع القرار المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا" (A/68/L.39) ولذلك قررت المشاركة في تقديمه. بعد الإذن منكم يا سيدي، أود أن أذكر بضع نقاط رئيسية تتعلق بموقف اليابان بشأن هذه المسألة.

إن اعتراف الاتحاد الروسي باستقلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، بالاقتراع مع محاولاته غير الشرعية لضم شبه جزيرة القرم، يمثل انتهاكاً لوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. إنه انتهاك واضح لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وسواء نظر المجتمع الدولي إلى ما يحدث في أوكرانيا كمتفرج أو اختار أن يهب للمساعدة والقيام بعمل مناسب، فإن ذلك سيترك أثر كبيراً على الكيفية التي يبدو فيها المجتمع

اعتمدت الصين نهجاً متسقاً ومتوازناً ومحايداً نحو أوكرانيا. وقد اقترحت الصين مبادرة من ثلاث نقاط تقوم على مبادئ لتسوية الأزمة في أوكرانيا. وتحض الصين على التعجيل في إنشاء آلية التنسيق الدولية وتنفيذها، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، من أجل استكشاف الأفكار والمفاهيم والمقترحات والنظر فيها بغية التوصل إلى تسوية سياسية. إن أكثر المسائل إلحاحاً الآن تحديد تلك الأفكار والمفاهيم والمقترحات للحيلولة دون زيادة تصعيد التوتر.

ستواصل الصين بذل قصارى جهدها لتعزيز صون السلم والإبقاء على الحوار، والقيام بدور بناء على نحو أكثر في تحقيق تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تعلق تركيا أهمية على استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدها السياسية. إن نتائج الاستفتاء غير القانوني الذي عُقد في شبه جزيرة القرم في ١٦ آذار/مارس، كان انتهاكاً للدستور الأوكراني وللاتفاقات الدولية، ولا ينطوي على صلاحية قانونية. لا تعترف تركيا بحالة الأمر الواقع. نعتقد أن إنشاء حالة من الأمر الواقع بالوسائل العسكرية مسألة خطيرة للغاية وعدوانية، وربما ترتب عواقب سلبية على الاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها.

تشدد تركيا بقوة أيضاً على أمن ورفاه وحقوق تثار القرم الأتراك الذين هم جزء لا يتجزأ من سكان شبه جزيرة القرم. منذ بداية الأزمة. فقد تحلوا بالمسؤولية وعبروا عن آرائهم وشواغلهم بصورة سلمية كسابق عهدهم. سوف نواصل متابعة حالتهم عن كثب.

ينبغي إيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا يتم التوصل إليه بالوسائل الدبلوماسية ويرتكز على السيادة والسلامة الإقليمية، وفي إطار المبادئ الديمقراطية العالمية، ووفقاً للقانون

وثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وستبقي اليابان المسألة قيد نظرها، وستواصل القيام بدور فاعل.

السيد ليو جيياي (الصين) (تكلم بالصينية): ما فتئت الصين تولي اهتماماً شديداً لتطورات الحالة في أوكرانيا. وفي الآونة الأخيرة، أصبح انتشار آثار الأزمة الأوكرانية واضحاً جداً. إن الحالة الراهنة المتمثلة في المواجهة بين الطرفين أمر لا تريد الصين أن تراه على الإطلاق.

وتنطوي مسألة أوكرانيا على مصالح وشواغل أطراف عديدة، لذلك ينبغي إتباع نهج متوازن لمعالجة المسألة. وينبغي لجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن زيادة تفاقم الحالة ومواصلة جهودها لتسوية خلافاتها بالوسائل السياسية والدبلوماسية لحل مسألة أوكرانيا في إطار القانون والنظام.

ما برحت الصين تحض المجتمع الدولي على القيام بجهود بناءة، بما في ذلك من خلال المساعي الحميدة، للتخفيف من حدة توتر الحالة في أوكرانيا. ونعتقد أنه ينبغي للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن مسألة أوكرانيا أن تجسد توافق الآراء بين جميع الأطراف، وينبغي أن تفضي إلى تخفيف حدة التوترات، وإلى تحقيق تسوية سياسية للأزمة. وتؤيد الصين جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام بان كي - مون. كذلك نحيط علماً بمجموعة المقترحات التي طرحتها الأطراف المعنية بشأن حل المسألة الأوكرانية.

وفي سياق جهود الوساطة الدبلوماسية الحالية التي تقوم بها الأطراف المعنية، فإن أي محاولة للمضي قدماً بالتصويت على مشروع القرار (A/68/L.39) المتعلق بالمسألة الأوكرانية، لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقد الحالة.

ما فتئت الصين تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتحترم على الدوام استقلال وسيادة ووحدة أراضي جميع البلدان.

إن التطورات الأخيرة تبين بوضوح أنه يجري تفويض الهياكل الأمنية القائمة للنظام الدولي الحالي، وتهديد مصداقية الأمم المتحدة. ونؤيد زيادة المشاركة الدولية في أوكرانيا من خلال الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. نرى من الضرورة المطلقة تمكين البعثة المكلفة دولياً من الوصول إلى أراضي أوكرانيا كلها، كما طلبت الحكومة الأوكرانية. هذا هو موقفنا المبدئي الذي يركز مرة أخرى على تجربتنا الخاصة، وفي أعقاب استخدام روسيا لحق النقض بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جورجيا، بعد ست سنوات من الحرب، نرى فراغاً لا يمكن أحداً من رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

تنضم جورجيا إلى نداء المجتمع الدولي من أجل عدم القيام بأي تمزيق جزئي أو كلي للوحدة القومية أو السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو تعديل حدودها بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة، كما يرد في مشروع القرار المعروض علينا.

لا بد من القيام بعمل متضافر. لا يمكننا استعادة استقرار منظومة الأمم المتحدة ومنع إلغاء القانون الدولي إلا من خلال هذا العمل. تدعو جورجيا مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
بالنسبة لبلد صغير مثل أيسلندا فإن احترام القانون الدولي والعلاقات بين الدول أمر في غاية الأهمية.

إن ما قامت به روسيا من عمل في شبه جزيرة القرم ينم عن تحدٍ للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وضم شبه جزيرة القرم يتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تنص، في جملة أمور، على عدم استخدام القوة في تسوية النزاعات، واحترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها السياسي ووحدها

الدولي والاتفاقات الدولية. سوف نواصل تضمين تلك الرسالة في جميع البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

السيد إماندزي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم يا سيادة الرئيس، على فتح باب المناقشة ذات الوقت المناسب في الجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال "منع نشوب النزاعات المسلحة" فيما يتعلق بالحالة الراهنة في أوكرانيا.

إن جورجيا بوصفها من بين متبني مشروع القرار المعروض علينا (A/68/L.39)، تؤيد أيضاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تؤيد جورجيا بصورة لا لبس فيها الاستقلال السياسي لأوكرانيا وسيادتها الوطنية وسلامة أراضيها ضمن حدودها المعترف بها دولياً. ولا تعترف بأن الاستفتاء الذي أجري في منطقة شبه جزيرة القرم الأوكرانية في ١٦ آذار/مارس كان استفتاء قانونياً وشرعياً.

إن ما حدث في أوكرانيا يذكرنا بما شهدناه في جورجيا في عام ٢٠٠٨، عندما استولت روسيا على منطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا. بعد ست سنوات من الحرب، ما زال ٢٠ في المائة من بلدي يرزح تحت الاحتلال الروسي غير المشروع، مع وجود أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً واللاجئين والمحرومين من حق العودة إلى ديارهم. والنداءات المستمرة التي وجهتها جورجيا إلى الاتحاد الروسي لتقدم تعهد مماثل بعدم استخدام القوة لم تلق أذناً صاغية. وعلاوة على ذلك، أصبح في الآونة الأخيرة قيام طائرات حربية روسية وطائرات روسية بدون طيار بانتهاك المجال الجوي لجورجيا ظاهرة متكررة.

إن أوكرانيا في الحالة الراهنة جديرة بكامل دعمنا السياسي والاقتصادي. وتدعو أيسلندا إلى تقديم الدعم الدولي القوي لأوكرانيا، ليس فقط هنا في الأمم المتحدة ولكن أيضا في المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. الحالة في أوكرانيا تبعث على القلق الشديد لجميع الدول التي تُحل القانون الدولي والتعاون السلمي. من هنا، فإن انتهاك سيادة أوكرانيا وحدودها الإقليمية أمر غير مقبول. أنجع طريقة لتحقيق الاستقرار والأمن في أوكرانيا تتمثل في تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي للشعب الأوكراني الذي خرج إلى الشوارع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مطالباً بالتغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي واحترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد تعرضوا لخسائر فادحة، لكن أملهم ظل باقياً. ولا يمكننا أن نتخلى عنهم. لذلك من الأهمية بمكان أيضاً أن تتجسج الحكومة الأوكرانية في تلبية مطالب شعبها في عملية الإصلاح الديمقراطي المقبلة، مع التأكيد على سيادة القانون والحكومة الرشيدة، ووضع تدابير قوية لمكافحة الفساد، والمحافظة على حقوق جميع أفراد الشعب، بما فيها الأقليات. ونحث جميع الأطراف على حل الأزمة بالطرق السلمية من خلال الحوار السياسي المباشر، واحترام إرادة الشعب الأوكراني.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): ها هي الجمعية العامة تنعقد مرة أخرى نتيجة لاستخدام القوة ضد دول ذات سيادة من خلال تدابير ترمي إلى الإطاحة بحكومات انتخبها المواطنون بأصواتهم. يؤدي ذلك الشلل التام في النظام الدستوري إلى انتشار العنف على نطاق واسع ويمهد الطريق للانقلابات العسكرية.

وسلامتها الإقليمية. كما انتهكت اتفاقات دولية أخرى، من قبيل مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة المبرمة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا عام ١٩٩٧.

فلا ما يسمى بالاستفتاء الذي أُجري في ١٦ آذار/مارس ولا ضم روسيا لشبه جزيرة القرم يغير الوضع القانوني للمنطقة. وفقا للقانون الدولي، شبه جزيرة القرم جزء من أوكرانيا. والاستفتاء الذي أُجري، بينما كانت القوات الروسية تحكم سيطرتها على شبه جزيرة القرم، كان غير شرعي ولم يف بالعايير الأساسية لانتخابات ديمقراطية.

لا بد من حل الأزمة بالوسائل السلمية. ونحث روسيا على التعاون مع الحكومة الأوكرانية، والمجتمع الدولي بغية إيجاد السبل المفضية إلى الخروج من الأزمة.

في هذا المنتدى، من الطبيعي أن ينصب التركيز على القانون الدولي، والحفاظ على السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. إن رسالة المجتمع الدولي واضحة، ومفادها أن أي انتهاكات للقانون الدولي أمر غير مقبول. من المهم إظهار توافق آراء دولي قوي بشأن الأزمة في أوكرانيا.

إن التصويت الأخير في مجلس الأمن على مشروع قرار لمؤازرة أوكرانيا شاركت أيسلندا في تقديمه يبين عزلة روسيا في هذه المسألة (أنظر S/PV.7138).

قام وزير خارجية أيسلندا بزيارة إلى أوكرانيا الأسبوع الماضي. لقد كانت رسالته واضحة، أي أن أيسلندا تؤيد بقوة الشعب الأوكراني وتدين الأعمال الروسية. إن استخدام القوة العسكرية لإعادة ترسيم الحدود الوطنية أمر غير مقبول وستكون له عواقب خطيرة على مكانة روسيا دولياً. تؤيد أيسلندا تأييداً تاماً الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باتخاذ تدابير تقييدية دعماً لأوكرانيا.

أوكرانيا رئيساً نُصّب بالتدخل. وتوجد في أوكرانيا أقلية من السكان توافق على هذه الأحداث الوحشية، وهناك مجموعة أخرى - هي الأغلبية - تعارضهم، ما حدا بالمجتمعات المحلية التي لديها حكم ذاتي أن تطالب باستقلالها.

لن نعزز عالماً يسوده السلام من خلال السياسات القائمة على المعايير المزدوجة. لن نعزز عالماً يسوده السلام من خلال تغيير الأنظمة بالانقلابات. بل سوف نحقق السلام والأمن الدوليين من خلال الوحدة والتضامن والأخوة بين شعوبنا، ومن خلال السياسات التي تخدم السلام والتنمية، ومن خلال الجهود والحلول الدبلوماسية.

إننا نتمسك بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لا سيما عند ممارستها بصورة سيادية وسلمية ومشروعة عبر التصويت.

لأننا نريد السلام، ونؤمن بمنع نشوب الصراعات وتسويتها بالوسائل السلمية، فإننا ننبذ الأساليب الأحادية الجانب كافة، مثل فرض الجزاءات السياسية أو الاقتصادية على الاتحاد الروسي، لأنها تنتهك القانون الدولي ولا تسهم في تخفيف حدة التوتر. نحن نؤيد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تأتي نتيجة حسن النية من جميع الأطراف، من أجل أن يسود الاستقرار والسلام. لهذا السبب سنصوت معارضين مشروع القرار A/68/L.39.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى تمارس بوليفيا حقها في أخذ الكلمة أمام الجمعية العامة.

يكشف انعقاد الجمعية العامة لمعالجة مسألة لم يتسن حلها في مجلس الأمن مرة أخرى ما تتبعه المنظمة في عملها من أساليب بالية عفى عليها الزمن. وليس من المبالغة في شيء التأكيد على أن إصلاح مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية

هذا الاتجاه المتنامي لزعة استقرار الحكومات الشرعية المشكلة بصورة ديمقراطية بغية الإطاحة بها أمر مذموم ويشير بالغ القلق لأنه ينتهك المبادئ المقدسة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي يتسبب في نشوء الأزمات فيها، وفي تعرض شعوبها لمأساة إنسانية حقيقية، ومعاناة تجل عن الوصف. أولئك الذين يتكلمون عن الديمقراطية إنما هم في الواقع يقوضونها، باستخدامهم أساليب غير ديمقراطية لخدمة مصالحهم الخاصة.

ولن نبي عن تكرار القول إن سياسة المعايير المزدوجة هذه تشكل في الحقيقة التهديد الحقيقي للسلام والأمن الدوليين.

لقد رأينا في السنوات الأخيرة كيف كانوا ينظمون ويمولون ويديرون من الخارج حالات العنف والإرهاب الداخلية في البلدان التي لا ترضخ لمصالحهم، فيتلاعبون بحقوق الإنسان والحريات المدنية من خلال حملات التضليل التي تبدأ من مراكز قواهم لفرض تغيير الأنظمة واستبدالها بأنظمة تمثل لسياساتهم.

ولقد أشار بوضوح مؤخرًا رئيس بلدنا دانييل أورتيجا سافيدرا في الآونة الأخيرة إلى أننا:

”نشهد هذه الأزمات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا، ومؤخرًا في أوروبا الشرقية، ولا يزال العالم مضطرباً“. من ذا الذي يقرب العالم رأساً على عقب؟ إنهم أولئك الذين يريدون المحافظة على قهر الشعوب في كوكبنا، ويسعون إلى إقامة أشكال جديدة من الاستعمار، وأشكال جديدة من الرق باسم الديمقراطية، وباسم الحرية، مما يؤدي إلى إشاعة الهمجية.

”الخطوة التي استخدمت في الإطاحة بالرئيس مانويل ثيلايا في هندوراس هي نفسها التي شهدناه للتو في أوكرانيا، ولا تقل عنها في الهمجية والعنف وسبك الدماء! هناك الآن في

ملايين الدولارات من خلال المنظمات غير الحكومية، وأن تطلق وسائل الإعلام المعلومات المضللة كالقنابل، وأن يحصل معارضو الحكومات المنتخبة ديمقراطياً على الدعم المالي؟

ألا يشكل ذلك تهديداً للسلم والأمن الدوليين عندما يكون بوسع أي دولة العمل باستمرار على تكديس الأسلحة واستخدام القوة العسكرية في جميع أنحاء العالم ومن دون الحاجة إلى ذلك؟ ألا يشكل ذلك تهديداً عندما تقوم الدول الكبرى بجر بلدان أخرى إلى مواجهات جديدة كلما رأت ذلك مناسباً لها؟ لا ينبغي للتهديدات ولا للدبابات أن تحل محل الدبلوماسية.

إن سلسلة الهجمات التي عانى منها بلدنا في السنوات الأخيرة فرض علينا أن نظل متيقظين. بوليفيا تدين المنطق الذي يسعى إلى فرض العزلة والعقوبات التي يجري تنفيذها خارج إطار القانون الدولي. لذلك تصويتنا لا يمثل تأييداً لبلد بعينه ولا إدانة لبلد معين. بل إنه تعبير عن عدم موافقتنا على المسائل التي تؤثر على الشعوب والتي يمكن أن تتلاعب بها الدول الكبرى، وتقوض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لذلك السبب سوف تصوت بوليفيا ضد مشروع القرار A/68/L.39 المعروض علينا اليوم.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النرويج تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، في ضوء المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والقانون الدولي الذي ناقشه اليوم، أود أن أدلي ببيان وطني باسم بلدي.

تؤيد النرويج مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/68/L.39 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. يؤكد مجدداً مشروع القرار أهمية المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال

العامة أمر لا يمكن تأجيله لإشاعة الديمقراطية فيهما وضمن أن يعملوا بفعالية وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

تتابع بوليفيا عن كتب الأحداث الجارية. ويساورنا بالغ القلق أن نرى أن من الممكن أن يتصاعد العنف، مؤدياً إلى عواقب لا يمكن تصورها. وندعو الأطراف إلى الحفاظ على ضبط النفس وتسوية الحالة من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية ذات الصلة. ونرحب بالخطوات التي اتخذها في هذا الصدد الأمين العام.

بوليفيا بلد مسالم يحترم القانون الدولي ويسهم بنشاط في صون السلام والأمن الدوليين. لن نتخذ بوليفيا موقفاً من الاستفتاء الذي جرى في شبه جزيرة القرم ولا من الحالة الإقليمية في تلك المنطقة.

واحتراماً منها للمبادئ الديمقراطية ولبدء المساواة في السيادة بين الدول، لا تستطيع بوليفيا أن تظل صامتة إزاء توقف العملية الدستورية، وإزاء الإطاحة بالحكومة المنتخبة شرعياً. لقد باتت عبارة "تغيير النظام" مسموعة في أجزاء كثيرة من كوكبنا. فقد استخدمت العبارة نفسها، وبعض الأساليب نفسها، على مدى عدة عقود، في الإطاحة بحكومات ديمقراطية في جميع القارات. إنهم يخنقون الحكومات المنتخبة ديمقراطياً باسم الديمقراطية. وشنت الحروب باسم السلام. وجاؤوا بالفقر باسم تحقيق الازدهار. هذا هو منطق المعايير المزدوجة - المعايير المزدوجة التي تصر أقلية على فرضها على الآخرين.

وتساءل بوليفيا: ألا يتعرض الأمن الدولي للتهديد عندما لا يذكر البعض القانون الدولي إلا حين يخدم مصلحتهم؟ أليس من مهددات الأمن الدولي أن ينتهك البعض سيادة الشعوب؟ أليس من مهددات الأمن الدولي أن يحاول البعض بناء عالم أحادي القطب؟ أليس من انتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما أن يجري توفير

السيد مينيلاو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الأوروبي. كذلك سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/68/L.39.

إن التطورات في أوكرانيا مصدر قلق رئيسي. وقبرص بوصفها بلدا عانى من احتلال أجنبي، تؤكد أهمية التمسك بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال التي يجب أن تُطبق بصورة موحدة على الجميع. نحن نعتقد أن من الممكن التوصل إلى حل سياسي على أساس الاحترام الكامل للمبادئ والالتزامات بموجب القانون الدولي، ويجب على جميع الأطراف المعنية مراعاتها والتقيدها. نشجع على اتباع نهج توافقي وضبط النفس، ونؤكد مجددا على أهمية تهدئة الحالة بالوسائل الدبلوماسية.

في هذا الصدد، نرحب بجهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام وإرساله إلى أوكرانيا نائب الأمين العام، إلياسون، والأمين العام المساعد، سيمونوفيتش. ونرحب أيضا بنشر بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن استمرار تعاون الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى من قبيل مجلس أوروبا.

تتمتع قبرص بعلاقات وثيقة مع أوكرانيا وروسيا. ونشجع السلطات الأوكرانية على التواصل مع جميع المناطق والمجموعات السكانية، وضمان الحماية الكاملة لحقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات عرقية مختلفة. يجب أن تكون الحكومة الجديدة ممثلة لجميع المواطنين الأوكرانيين ولتطلعاهم. نشجع أيضا السلطات الأوكرانية على التحقيق في جميع أعمال العنف. في الوقت نفسه، نشجع روسيا على الالتزام بالتوصل إلى حل دبلوماسي والمساهمة في تخفيف حدة التوترات.

السياسي لأية دولة، وبتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي. ويؤكد مشروع القرار إلى حد كبير أيضا التزام الجمعية العامة بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

إن احترام القانون الدولي أمر أساسي في العلاقات الدولية. ويحظى ذلك بأولوية رئيسية في السياسة الخارجية للنرويج. وحظر استخدام القوة من بين أهم القواعد الأساسية والهامة بموجب القانون الدولي. وليس لأي دولة الحق في التدخل في شؤون دولة أخرى باستخدام القوة المسلحة أو بالإكراه. يجب أن يتفاعل المجتمع الدولي عندما تنتهك هذه المبادئ الأساسية وقواعد القانون الدولي. وعلينا أن نكون واضحين بشأن هذه القضايا الهامة. كذلك، كما ذكر ممثلا كوستاريكا وأيسلندا، فإن تلك مسألة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة.

لا تعترف النرويج بالضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم أو سيفاستوبول. لا توجد أية تقارير مستقلة تفيد بإساءة معاملة الأقليات الناطقة بالروسية في شبه جزيرة القرم، أو في شرق أوكرانيا. إذا ثبت وقوع حالات كهذه، هناك عدة آليات دولية لمعالجة هذه الحالات وفي إطار الأمم المتحدة، وكان من الممكن الطلب إلى مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تناول هذه الحالات. لم تستخدم تلك الآليات في شبه جزيرة القرم. نرحب بالنرويج باعتماد ولاية بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا، ونشيد بمركز منع نشوب الصراعات لقيام بنشر الموظفين بسرعة.

طيلة الأسابيع القليلة الماضية، حاول المجتمع الدولي إشراك روسيا في حوار سياسي مع أوكرانيا. إن النرويج سوف تحث بشدة روسيا على المشاركة في هذه العملية السياسية من أجل التوصل إلى حل سياسي، والتفاوض على حل للتراع.

من نزاهة وشرعية الجمعية العامة في نهاية المطاف، وهي ركائز وجودية تستند عليها الدول الصغيرة والضعيفة عسكرياً.

وبناء على ذلك، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تنظر ببالغ القلق إلى الأحداث التي وقعت مؤخراً في القرم وأوكرانيا. ونكرر النداء الذي وجهته الجماعة الكاريبية في بيانها الصادر في ٥ آذار/مارس من أجل التسوية السلمية للمنازعات واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

فالاستفتاءات الانفصالية وتلك المتعلقة بسيادة جماعة مختلفة عرقياً أو تاريخياً من سكان منطقة جغرافية معينة ينبغي ألا يجري التلاعب بها أو الموافقة عليها بصورة انتقائية من قبل دول إمبريالية مُحتملة. ونشير إلى المفارقة المحزنة المتمثلة في أن الدول التي كانت الأشد دعماً لإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب ترفض الآن إعلاننا كهذا من جانب القرم، فيما تشير الدول التي كانت تسوق أقوى الحجج لرفض قرار محكمة العدل الدولية بشأن شرعية إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد إلى هذا القرار الآن بعين الاستحسان. ونلاحظ أيضاً أن الذين نصحوا الأرجنتين بأن تحيط علماً بشكل دقيق بآراء ٩٩ في المائة من سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) ينظرون الآن إلى آراء ٩٧ في المائة من سكان القرم باعتبارها باطلة.

كما تشير سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى أن المبادئ التي قُدمت لتبرير التدخل في أوكرانيا ماثلة بصورة مريبة لتلك التي طُرحت قبل ٣١ سنة في سياق جارتنا في الجماعة الكاريبية غرينادا. غير أن المدافعين القانونيين والمعارضين تبادلوا الأماكن في هذه المرة.

ولطالما دافعت سانت فنسنت وجزر غرينادين عن مبدأ السلامة الإقليمية وشجعت، حتى في حالة الحرب الأهلية والاضطرابات الطائفية المستمرة. وبالمثل، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدافع بقوة عن الفقرة ٤ من المادة ٢ من

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند الفرعي (ب) من البند ٣٣ من جدول الأعمال. نبت الآن في مشروع القرار A/68/L.39.

أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين طلبوا الكلام تعليلاً للتصويت قبل التصويت. أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها الزمنية على ١٠ دقائق وينبغي أن تدي به الوفود من مقاعدها.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): إن سانت فنسنت وجزر غرينادين بوصفها دولة صغيرة تتألف من مجموعة صغيرة من السكان، وذات حدود مفتوحة وليس لديها جيش قائم، تدين في استمرار وجودها السلمي وفي كونها دولة مستقلة وذات سيادة إلى مجموعة قوية من القوانين الدولية المقبولة عالمياً والتي تتضمن ميثاق الأمم المتحدة. وبوصفنا أعضاء فاعلين في الجمعية العامة، نأخذ على محمل الجد تقييم الأمين العام السابق كوفي عنان في عام ١٩٩٨ ومؤداه أن مساهمات الدول الصغيرة اللبنة الأساسية في بناء التعاون الدولي التدريجي للصالح العام. تنفق تماماً مع توكيد الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، جون ف. كيندي في عام ١٩٦٣ عندما قال "إن الدول الصغيرة بوسعها وعليها المساعدة في بناء عالم يسوده السلام."

إن إحدى المساهمات الجوهرية التي تقدمها الدول الصغيرة من قبيل بلدنا هي الدعوة الحثيثة من أجل المبادئ الأبدية المتجسدة في القانون الدولي. ومع عدم وجود محاور أيديولوجية أو جغرافية استراتيجية للقيام بعملية الطحن، نعتبر أن لدينا التزاماً رسمياً ليس فقط بصياغة تلك المبادئ، ولكن بالتأكد من تطبيقها باتساق ومن تمسك المجتمع الدولي بها بوصفها حقائق عملية، بدلاً من كونها أدوات انتقائية وغير متكافئة وغير متوقعة لزيادة طموح الدول المهيمنة أو الكبيرة. إن وجهة النظر المتحيزة في القانون الدولي من شأنها أن تضعف

الذي شارك فيه سكان جزر فوكلاند (مالفيناس). وفي كلتا الحالتين، رفضنا إمكانية تقويض هذه المبادئ.

ونحن نعتقد أن السلامة الإقليمية للدول مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة وقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي التي ينبغي أن تحترمها جميع الدول بوصفها عنصرا أساسيا للتعيش السلمي والتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي. وفي ضوء هذا الموقف القديم العهد لبلدنا، وفي الحالة الخاصة بشبه جزيرة القرم، ترى أوروغواي أن أي إعلان لا يتماشى مع المبادئ الدستورية للدولة الأوكرانية لا يمكن أن يغير الحدود المعترف بها دوليا، ومن ثم فإنه ينتهك مبدأ السلامة الإقليمية للدول. والشرعية الدولية يجب أن تسود.

غير أن مشروع القرار يتضمن أيضا، رغم اتساقه في هذا الصدد، عناصر أخرى ذات طابع سياسي يعتقد بلدنا أنها غير مناسبة وأنها تغير نطاقه إلى حد كبير. ونحن نرى أن المشروع ينبغي أن يركز فحسب على تطبيق مبدأ السلامة الإقليمية للدول.

فتعزيز المبادئ الديمقراطية هو مسؤولية جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الأحداث الجارية في أوكرانيا. ومن المهم أن يسهم جميع أصحاب المصلحة هؤلاء في استقرار البلد وفي ضمان الشرعية الديمقراطية لمؤسساته وفي إيجاد حل سلمي لتعارض المصالح القائم في المجتمع الأوكراني وفي منع تصاعد التوتر على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وأخيرا، تأمل أوروغواي أن يتسنى حل تعارض المصالح الذي تعاني منه أوكرانيا حاليا بالوسائل السلمية حصرا على أساس الحوار بين الأطراف ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي والقيم الديمقراطية.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تؤكد السلفادور مجددا التزامها بالسلام والاحترام

ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة. كما أننا نرى أن مبدأ تقرير المصير لسكان لم يؤت بهم من الخارج، ولا سيما في سياق إنهاء الاستعمار، أمر مقدس.

وللأسف، فإن طابع مشروع قرار اليوم (A/68/L.39) والحجج التي ساقها أنصاره الرئيسيون تشكك في الانطباق العالمي والمتسق للقانون الدولي على الحالات المشابهة من هذا القبيل. وعلى الرغم من شعورنا بقلق حقيقي ومستمر إزاء الأحداث التي وقعت في القرم وأوكرانيا، نرى أن مشروع قرار اليوم مدفوع من قبل الدول الكبرى أكثر مما تحركه المبادئ. فالعديد من الدول الكبرى على أي من جانبي هذا النزاع تُبدل مواقفها التي اتخذتها منذ زمن بعيد بشأن صراعات مماثلة، وتسجل الآن تناقضها مع نفسها في المحضر على الرغم من جهودها الرامية إلى إظهار أن ثمة فروقا قانونية ووقائية. ومن المؤسف أيضا أن الجمعية العامة لم تنظر في السياق التاريخي لهذا النزاع الجغرافي السياسي تحديدا، ولا في طابع التغيير الذي حدث في النظام مؤخرا في أوكرانيا.

وتجبر هذه الشواغل سانت فنسنت وجزر غرينادين على أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): ستمتنع أوروغواي عن التصويت على مشروع القرار A/68/L.39، على الرغم من أننا نوافق على العديد من المفاهيم المبينة في مشروع النص. وفي مناسبات سابقة، أعرب بلدنا عن آرائه بشأن النزاعات أو الحالات التي تهدد المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل السيادة والسلامة الإقليمية للدول. فدعم بلدنا الطويل الأمد للقانون الدولي ولدور تعددية الأطراف يدفعنا دائما إلى العمل على نحو متسق في إطار التمسك بالقانون وبمبدأ السلامة الإقليمية للدول. وكانت آخر تلك الحالات إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد والاستفتاء

مواصلة البحث عن حلول سلمية ودبلوماسية تؤيد مطالبة الشعب بتنمية بلده وحقه في التنمية.

وبالنظر إلى جميع تلك النقاط، اتخذت السلفادور قرارا سياديا بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا، والوارد في الوثيقة A/68/L.39.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير، تعليلا للتصويت قبل التصويت.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.39، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، تركيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، الصومال، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.39، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا". وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بنن، بوتان، بلغاريا، كابو فيردي، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى،

النم ل حقوق الإنسان والقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، نؤكد مجددا التزامنا التام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وبأولوية تعددية الأطراف.

وفي سياق تحليل الحالة قيد النظر، نشير إلى تاريخنا، ولا سيما المساندة والدعم القيمين اللذين تلقيناها من المجتمع الدولي في حل الصراعات الداخلية التي أثرت على البلد في الثمانينات من القرن الماضي. ونؤكد من جديد التزامنا بالسلام واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والمبادئ المكرسة في الميثاق. كما نشير إلى التزامنا الشديد بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومرة أخرى، بأولوية العمل المتعدد الأطراف.

وتقر السلفادور بالصعوبات التي يواجهها الشعب الأوكراني. ومع ذلك، نعتقد أن الحالة المعقدة التي تواجهها أوكرانيا والمناطق المجاورة لها لا تنعكس بشكل كامل في مشروع القرار A/68/L.39. فمشروع النص لا يشجع إتاحة المجال لإجراء حوار من شأنه أن يجعل إيجاد حل على أساس مبادئ القانون الدولي أمرا ممكنا، وهو حوار ينبغي أن يهدف بصورة رئيسية إلى وقف تصعيد الصراع وإلى ضمان حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

وبالمثل، نعتقد السلفادور أن مضمون مشروع القرار لن يساعد على حل الأسباب الجذرية للأزمة. فهو لا يدعو إلى الحوار بين الجهات الفاعلة والبلدان المعنية بالأزمة ولا يشكل سابقة مناسبة للتعامل مع مختلف بؤر التوتر بين الدول أو داخل الدولة الواحدة في العالم على أسس جغرافية. ويؤيد بلدنا الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تشجيع الحوار المباشر بين الطرفين. ونكرر التأكيد على ضرورة تنفيذ إصلاح للأمم المتحدة لتمكين المنظمة من الاستجابة على نحو أفضل للواقع الدولي المعقد الراهن. والسلفادور تناشد جميع الأطراف

العراق، جامايكا، كازاخستان، كينيا، ليسوتو، مالي، موريتانيا، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، باكستان، باراغواي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، سورينام، سوازيلند، أوغندا، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، زامبيا

اعتمد مشروع القرار A/68/L.39 بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ١١ مع امتناع ٥٨ عضواً عن التصويت (القرار ٢٦٢/٦٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليق التصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيدة رودريغيث - بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): صوتت غواتيمالا مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨، الذي أُتخذ للتو. وقد فعلنا ذلك لأننا لا نستطيع أن نؤيد تقسيم أراضي أي دولة استناداً إلى حجج أحادية الجانب تتذرع بحق الشعوب في تقرير المصير. فذلك ينتهك كلا من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي الذي أنشئ على مدى السنوات التسع والستين الماضية. وهذا هو السبب في أننا لا يمكن أيضاً أن نوافق على القرار الأحادي الجانب لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الخاضعة لسيادة أوكرانيا، بالدعوة إلى إجراء استفتاء، سيرر في واقع الأمر انفصالها عن أوكرانيا. كما لا يمكننا أن نقبل الخطوات اللاحقة الرامية إلى ضم الاتحاد الروسي للقرم.

ومن ناحية أخرى، لدينا شواغل جدية إزاء هذا الوضع. وكان منشأ شواغلنا مظاهرات الشوارع التي خرجت ضد

تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كيريباس، الكويت، لاتفيا، ليبيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيشيل، وسيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، والصومال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة

المعارضون:

أرمينيا، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

المتنعون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، بنغلاديش، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كمبوديا، والصين، جزر القمر، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غيانا، الهند،

الإقليمية. وفي هذا الصدد، نؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون ونحن واثقون بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، يمكن أن تضطلع بدور هام في التوصل إلى الهدف المذكور أعلاه.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): صوت نيجيريا مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨، الذي اتخذ اليوم، على أساس المبدأ فحسب. وقد استرشدنا بنفس الاعتبار عندما صوتنا مؤيدين للقرار S/2014/189 الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس.

ونريد أن يكون مفهوما بوضوح أن نيجيريا، بتصويتها مؤيدة لمشروع القرارين هذين، لا تؤيد ولا تعارض أي بلد معين أو مجموعة من البلدان. وبدلا من ذلك، تؤمن نيجيريا بإيماننا راسخا بقدسية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وفقا للإعلان بشأن حقوق الدول وواجباتها لعام ١٩٤٩ والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وغيرهما من الصكوك ذات الصلة التي تحمي سيادة الدول وحرمة حدودها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن استقلالها السياسي.

لم نستخف بقرار التصويت لصالح هذين النصين. فقد قيمنا الأدلة المتعلقة بالقضية في ميزان العدالة وحقيقة الحالة في الجزء الذي نقع فيه من العالم. ونظرنا أيضا في عالمية تطبيق المبادئ التي تعهدنا بالتمسك بها في تفاعلنا مع بقية العالم. أكدنا مجددا مشروع القرارين المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه يجب على الدول أن تحترم سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويجب أن تبرهن على إيلائها الاعتبار الواجب للحقيقة العالمية والواضحة بأن جميع الدول متساوية في نظر القانون، بغض النظر عن حجمها أو ثروتها، أو قوتها أو نفوذها.

بعد فشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار المعروض عليه، كانت نيجيريا تأمل في إيجاد وسائل بديلة لمعالجة الحالة

الحكومة القائمة في أوكرانيا والتي تطورت لتتحول من احتجاجات سلمية إلى حالات عنف وخروج على النظام الدستوري القائم الذي قد تكون شرعيته موضع شك. ونأمل أن يتسنى التغلب على تلك الشكوك من خلال عملية انتخابية مفتوحة وشاملة للجميع، تحترم تماما التنوع العرقي والثقافي والإقليمي للبلد، وهو ما من شأنه تمهيد السبيل لتشكيل حكومة متعددة تسعى لإقامة علاقات ودية مع جميع جيرانها. ومن الممكن أن تساعد إقامة دولة اتحادية في تحقيق تلك الأهداف. ولكن الأمر يرجع إلى شعب أوكرانيا لكي يقرر مستقبله بطريقة سيادية.

ونحن نشعر بالقلق أيضا حيال البيئة الدولية الراهنة التي يبدو أنها تعود بنا إلى الخط الفاصل بين الشرق والغرب، والذي كنا نعتقد أنه أصبح من مخلفات الماضي. وبينما نفهم أن السياق الدولي الراهن يجعل من المستحيل العودة إلى ما كنا نسميه في السابق "الحرب الباردة" التي ألحقت ضررا بالغا بالعالم وأثرت سلبا على بلدي، فإن أجواء التوتر تلك، ورغم أنها ليست أجواء مواجهة، تجعلنا نشعر بعدم ارتياح كبير وهي تؤدي إلى تآكل تدريجي لقنوات التعاون المتعددة التي تم بناؤها بين الاتحاد الروسي والدول الأعضاء الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونعتقد أن الأحداث التي وقعت في أوكرانيا وأدت إلى نشوب هذه التوترات تنطوي أيضا على إمكانية جعل البلد ساحة يمكن للجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية على الساحة الدولية أن تتلاقى فيها، بما يعود بالنفع على العالم أجمع.

وفي ضوء كل ما سبق، نوجه نداء عاجلا إلى جميع الأطراف لمعالجة حالة الصراع السالفة الذكر، وهو أمر يتطلب قبل كل شيء التوصل إلى حل دبلوماسي للتزاع بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. ونتيجة من هذا القبيل يجب أن تأخذ في الاعتبار التنوع في البلد وأن تحترم في الوقت نفسه سلامته

إن نيجيريا بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز منذ أمد بعيد، لن تعترف بتكتلات السلطة أو مناطق النفوذ التي تهدف إلى وضع بعض موازين القوى السريعة الزوال والتي لا تؤدي إلا إلى تقويض المبادئ العالمية للأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي، بدلاً من التمسك بها. ونيجيريا عاقدة العزم على التيسير لحل سلمي للحالة في أوكرانيا، وفي هذا المسعى سوف تسترشد بالمبادئ المقبولة عالمياً والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وغيرها من المبادئ المعيارية للقانون الدولي.

السيد ارازوريز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تقدر شيلي بأن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الذي يحظى بعضوية عالمية، قد بحثت الحالة في أوكرانيا، لأن ما يتأرجح في كفة الميزان المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تؤثر على تعايش الدول، من قبيل الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة. وبالمثل، نؤيد النداء الموجه إلى جميع الأطراف لحسم الحالة سلمياً من خلال الحوار السياسي المباشر، والامتناع عن القيام بأعمال إنفرادية والالتزام بوساطة دولية.

وبصورة مماثلة، تكرر شيلي تأييدها للجهود التي يبذلها الأمين العام للحيلولة دون تصعيد الحالة والتوصل إلى حل سلمي للأزمة، ومن أجل توفير الحماية الواجبة لحقوق الإنسان لجميع الناس، بما في ذلك جميع الأقليات. تقدر شيلي العمل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية في هذا المجال.

السيد نيو إيك بينغ مارك (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تعارض سنغافورة ضم أي بلد أو إقليم، لأن ذلك يتعارض مع القانون الدولي. كذلك نعترض على أي غزو غير مبرر لدولة ذات سيادة تحت أي ذريعة كانت. تؤكد سنغافورة مبادئ

في أوكرانيا، كاللجوء إلى الترتيبات الإقليمية التي تنتمي إليها الأطراف المعنية لحسم النزاع. ولدينا اقتناع راسخ بأن السلام لا يتحقق إلا على أساس الاحترام المتبادل. والواقع أن الاحترام هو الأساس الذي تركز عليه سيادة القانون. وفي هذا الصدد، نعتقد بأن حماية الأقليات الإثنية، وضمن عدم جواز انتهاك حقوقها واحترام كرامتها، من بين أمور أخرى، واجب على عاتق الدول. لذلك، لا ينبغي لأي دولة أن تحرم شعوباً برمتها من حقوقها أو تجردها من هويتها، بما في ذلك استخدام لغاتها الأصلية.

يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تنظر بقلق وتوجس إلى الحالة وأن تدين من دون تحفظ جميع انتهاكات أحكام الميثاق والقانون الدولي أينما حدثت وبغض النظر عن مرتكبيها. ستواصل نيجيريا الالتزام بسيادة القانون واحترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة. تعتنم نيجيريا هذه الفرصة لتكرر نداءها إلى الدول بالسعي، قدر استطاعتها، إلى التماس سبل سلمية وودية لتسوية نزاعاتها، بغض النظر عن طبيعة النزاعات. تلك المبادئ المكرسة أيضاً في المادة 4 من الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي وقعت عليه نيجيريا رسمياً، وتشدد تلك المادة على وجوب احترام الحدود الدول المعترف بها دولياً.

ستظل نيجيريا تعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية النزاعات الدولية. ما برحنا نحض على اللجوء إلى الحوار والوساطة، وضبط النفس وإنهاء النبرة الخطابية العدائية. دعت نيجيريا إلى الوساطة والتسوية السلمية لجميع النزاعات، بما في ذلك النزاعات الإقليمية. إن انصياعنا الطوعي لحكم محكمة العدل الدولية في نزاعنا مع جمهورية الكاميرون بمثابة منارة ومصدر الهام لجميع الدول الملتزمة بالقانون.

ستواصل الأرجنتين الامتثال لهذه المبادئ، ونأسف للمعايير المزروجة التي يستخدمها سائر أعضاء المجتمع الدولي الذين يعملون على تكييف أعمالهم وبياناتهم مع مقتضيات الجغرافيا السياسية لتناول حالات محددة.

إن الأرجنتين لا تؤمن باتخاذ موقف ينم عن المواجهة يعيدنا إلى العصور السابقة التي قسمت المجتمع الدولي إلى كتل منفصلة ومتناحرة، وبذلك منعتها من بناء مستقبل مشترك.

ونعتمد ألا تنحدر قراراتنا إلى مفهوم ينقسم فيه العالم وفقاً للحواجز الإيديولوجية، عالم حل ضحاياه هم شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. ونعتقد أن هذه الحالات لا يمكن حلها من خلال الأعمال الانفرادية أياً كان نوعها، لا سيما من جانب جهات فاعلة لها تأثيرها الكبير، وينبغي، في الواقع، أن تعتمد على الدبلوماسية البناءة. ونأمل أن تظطلع هذه الجهات بمسؤولياتها.

نحن مقتنعون بأن علينا جميعاً أن نسعى إلى تجنب تشجيع الانشقاقات وتصعيد التوترات التي تفضي إلى المواجهة. ونعتقد أن توقيت تقديم مشروع القرار المعروض علينا للنظر فيه لا يسهم في تحقيق هدف المجتمع الدولي بأسره المتمثل في التوصل إلى حل سلمي وسياسي للأزمة؛ ولا يسهم إلا في جعل الحالة أكثر تعقيداً.

لن تبرح الأرجنتين تعمل على تعزيز التسوية السلمية للصراع. وبناء على ذلك، نرفض المبادرات الرامية إلى عزل أحد الطرفين أو فرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب من شأنها أن تقوض الظروف التي يمكن أن تفضي إلى حوار بات ملحاً للغاية. ونؤكد مرة أخرى على وجوب أن يركز المجتمع الدولي جهوده على إقناع أطراف الأزمة الأوكرانية بالشروع في حوار بناء سوف يتيح لهم التوصل إلى حل سلمي للحالة الراهنة، وبالتمسك الصارم بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واحترام حقوق جميع الأقليات العرقية واللغوية والثقافية

احترام السلامة الإقليمية لأي دولة ذات سيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سيادة القانون.

لذلك تعارض سنغافورة ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا. يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي وأن تتخذ الخطوات اللازمة لترع فتيل التوتر وحل الأزمة سلمياً. وبناء على ذلك، صوتت سنغافورة لصالح القرار ٦٨/٢٦٢.

السيدة برسيغال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): في ١٥ آذار/مارس، نظر مجلس الأمن في مشروع قرار في وقت يتسم بالتوتر الشديد في أوكرانيا، وعندما كانت هناك مخاطر حقيقية تحقيق بالحالة المتفاقمة التي أدت إلى العنف. وقد صوتت الأرجنتين في ذلك الوقت لصالح مشروع القرار المذكور آنفاً، وكما فهمنا فإنه يوضح المعايير الدولية والمبادئ الأساسية التي ينبغي أن يهتدي بها المجتمع الدولي من دون الإشارة إلى القيام بأي أعمال في المستقبل أو التنبؤ بنتائج افتراضية لاستفتاء لم يُعقد بعد.

في هذا السياق، أقرت مرة أخرى نص استناداً إلى بيان يتماشى مع تفسير المجتمع الدولي للقوانين الأوكرانية الداخلية غير المتسقة مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد. وفي هذا الصدد، لاحظنا عدم الاتساق في عدة بيانات.

إن ميثاق الأمم المتحدة واضح جداً ولا يترك أي مجال للتفسيرات القائمة على مصالح ظرفية لكل دولة. يعرب بلدي عن أسفه لكون الأطراف المعنية بالحالة قيد النظر اليوم لم تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي بشأن احترام المبادئ التي تنقيد بها جميعاً نحن الدول الأعضاء، وهي تتعلق باحترام سيادة مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي لجميع الدول؛ والامتناع عن التدخل العسكري أو الاقتصادي أو السياسي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وجعل أعمالها متماشية بصراحة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبدراسة مشروع القرار نفهم منه أن الغرض منه هو إقامة هذه المبادئ الراسخة والتأكيد عليها. واستناداً على هذا الفهم، صوت مؤيدين القرار.

السيد جاسونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): صوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معارضاً القرار ٢٦٢/٦٨ المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا". وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المتابعة، أود أن أوضح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فيما يتعلق بالأزمة الراهنة في أوكرانيا، فإن سببها الذي لا يتطرق إليه الشك هو تدخل الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية في الشؤون الداخلية لأوكرانيا وما تقوم به هذه الدول من التحريض على الفوضى والاضطراب. والموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو المعارضة والرفض التامين لأي محاولة للإطاحة بالحكومات الشرعية والنظم الاجتماعية عن طريق أشكال من التآمر من بينها التدخلات والضغط والثورات الملونة. تحترم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقوق الشعب الأوكراني وخياراته القائمة على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأنظمة الدولية الأخرى.

لقد تدخلت الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى بصورة غير مشروعة في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، وقامت بالتحريض على الفوضى والاضطرابات، فأوصلت بذلك عدم الاستقرار والعنف والصراع بين فئات الشعب الأوكراني إلى مستويات خطيرة. ذلك هو السبب الرئيسي في إعادة الوحدة بين القرم وروسيا.

من الممارسات الراسخة لدى الولايات المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة محدثة فيها الفوضى وسفك الدماء بغرض الهيمنة على العالم. على وجه الخصوص،

والدينية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تدرج الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بشكل صارم في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بغية تحقيق السلام الداخلي في ذلك البلد، وتهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضات دولية.

إن موقفنا واضح من السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، سواء من خلال الوسائل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، وهو موقف يتسق مع أعمالنا. ومع ذلك، في هذا الوقت، يسير القرار ٢٦٢/٦٨ في اتجاه يحد من الحوار ومن إمكانية حل الصراع بالوسائل السلمية. ولذلك فقد امتنعنا عن التصويت. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤيد بشدة الخطوات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصراع وفي جميع الصراعات التي تشارك فيها دول أعضاء في الأمم المتحدة.

السيدة آل ثاني (قطر): تتابع دولة قطر عن كثب الوضع في أوكرانيا، ونود أن نرى حلاً عاجلاً للأزمة هناك على أساس توافقي، وبناء على المبادئ المشتركة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. عليه، وانطلاقاً من إيماننا بالتسوية السلمية والتوافقية للمنازعات، فإننا نشجع جميع الأطراف على الالتزام بعدم التصعيد والسعي إلى التوافق والحوار الشامل والانخراط بشكل بناء وبروح تعاونية من أجل إيجاد حل توافقي.

لقد استندنا في اتخاذ قرار التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد للتو على أساس قانوني، حيث أن مضمونه يركز على الموائيق والأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وهي مبادئ مشتركة ومتفق عليها. بما فيها الالتزامات بموجب الميثاق بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والالتزام بالسيادة والاستقلال السياسي والوحدة والسلامة والإقليمية للدول الأعضاء، وأهمية الحفاظ على حوار سياسي شامل.

شهدها المجتمع الدولي منذ انهيار النظام العالمي السابق الذي حكمته اعتبارات الثنائية القطبية وعقلية الحرب الباردة. ومن ثم، فإن الأزمة الحالية في أوكرانيا ما هي إلا تجسيد خطير لمخلفات نظام سابق كنا نأمل أن يكون بالفعل قد أصبح جزءاً من الماضي.

رغم اقتناعنا بثوابت ومبادئ القانون الدولي، وبأن الأسلوب الأمثل لحل الأزمات التي شهدها المجتمع الدولي يتمثل في اللجوء إلى السبل الدبلوماسية، بعيداً عن التصعيد. نؤمن أيضاً بأن العالم بحاجة ماسة إلى عملية شاملة تهدف إلى إعادة صياغة نظامه الدولي ليتواءم مع معطيات الواقع، وأن يأخذ أيضاً في الحسبان عناصر هامة كان ينبغي أن تكون الشاغل الأكبر للمجتمع الدولي خلال العقدین الآخرين. ونلاحظ في هذا الشأن أن ثوابت القانون الدولي لا تتعامل في أحيان كثيرة بنفس درجة الاتساق مع الشواغل الأمنية للدول، بينما يتوجب بالفعل الأخذ في الاعتبار بعض هذه الشواغل على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق الاستقرار، وتعزيز التعاون وعلاقات حسن الجوار بين الدول في نهاية المطاف. ومن المؤكد أيضاً أن هناك تناقضاً في أحيان أخرى بين رغبات الشعوب والأطر القانونية التي تحكمها، مما يتطلب تحقيق توازن بين هذه العنصرين.

ما دام لم يتم التعامل مع هذه الظواهر بفعالية بغية التوصل إلى حلول وآليات ابتكارية قادرة على الإنجاز، وتفاذي ازدواجية المعايير وانتقائية المفاضلة بين المصالح تارة والمبادرة تارة أخرى، ستندلع الأزمات الدولية والإقليمية الواحدة تلو الأخرى، وسيظل النظام الدولي عاجزاً عن احتوائها. لذلك امتنعت مصر عن التصويت على القرار ٢٦٢/٦٨ الذي اعتمد للتو.

السيد نغوين تراك با (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):
تتابع فييت نام الحالة في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم باهتمام

تفرض الولايات المتحدة بلا رحمة العقوبات والعزلة والحصار على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتهددها علناً بما تجرّه من تدريبات عسكرية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تصعد مؤامرها التاريخية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى وصلت بها إلى درجة خطيرة وغايات متطرفة. تخدم كل تلك الأعمال أغراض الولايات المتحدة والبلدان الغربية في خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وما ذلك إلا لأننا لا نتفق معهم في كل شيء.

وتشير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن عملية توحيد القرم وروسيا قد جرت بطريقة مشروعة من خلال استفتاء يستند إلى رغبات شعب القرم تمثيلاً مع الحق في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك صوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معارضاً القرار ٢٦٢/٦٨. بالإضافة إلى ذلك، نحن عازمون على معارضة كل الجهود التي ترمي إلى الإطاحة بالحكومات الشرعية والنظم الاجتماعية، وإلى المساس باحترام حق شعب القرم وخياره، المستند إلى مبدئي المساواة في الحقوق وتقرير المصير المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأنظمة الدولية الأخرى.

وفي الختام، نجدوننا الأمل في أن تسوّى الحالة الراهنة في أوكرانيا بطريقة عادلة بما يحقق السلام والاستقرار وفقاً لرغبات الشعب الأوكراني ومصالحه، عملاً بالقوانين والمبادئ المعترف بها دولياً، لا سيما مبدئي المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

السيد خليل (مصر): نجتمع اليوم لنناقش قضية هامة تمس النظام الدولي بأسره وتؤثر عليه. ونعتقد أن هذا هو المدخل الصحيح لتناولها والتعامل معها. إن النظام الدولي الحالي لم يأخذ في اعتباره ما شهدته العالم من تطورات على مدار ربع القرن الأخير، ولم يلتفت للتغيرات الجذرية التي

في أقرب وقت ممكن ارتكازا على المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

السيد لبنان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): لقد تابعت جمهورية مولدوفا بقلق بالغ تطور الحالة في أوكرانيا، وما برحت تشعر بقلق عميق إزاء التطورات التي حدثت في هذا البلد المجاور والصدى. وفي هذا السياق، أكدنا بالفعل موقفنا في دعم مبادئ القانون الدولي التي تنطبق على جميع الدول الأعضاء، وفي هذه الحالة بالذات المتعلقة بأوكرانيا فإنها تنطبق على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدود معترف بها دولياً، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة ٢. نعتقد أيضاً أن الاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف تشكل مجموعة القوانين الدولية التي تجب مراعاتها، بما في ذلك في حالة أوكرانيا.

بينما نرحب بالتزام السلطات الأوكرانية باحترام وحماية حقوق جميع الأشخاص في أوكرانيا، بمن فيهم الذين ينتمون إلى أقليات، نعتزف بأنه لا يمكن النظر والبت في مستقبل أوكرانيا إلا ارتكازا على الإرادة الحرة لجميع أبناء أوكرانيا وطموحاتهم، من دون أي تأثير خارجي.

نأسف لإجراء ما يسمى بالاستفتاء في شبه جزيرة القرم. لقد أعربت حكومة جمهورية مولدوفا عن موقفها في ١٦ آذار/مارس، وتكرر أن ما يسمى بالاستفتاء في شبه جزيرة القرم لا يمكن أن يكون شرعياً، لأنه يتعارض مع الدستور الأوكراني والقانون الدولي. بالنظر إلى الظروف التي جرى في ظلها الاستفتاء المزعوم، لا يمكن أن يعبر ذلك الاستفتاء بحرية عن إرادة الشعب ولا يتفق مع القوانين والمعايير الدولية ذات الصلة. إن جمهورية مولدوفا تؤازر شعب أوكرانيا، وستقدم كل الدعم الممكن للجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الحالية بطريقة سلمية وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

وبصورة وثيقة، ونتمنى على الأطراف المعنية التحلي بضبط النفس، والتماس الحلول السياسية للوضع الراهن لحسم القضايا بالوسائل السلمية على أساس احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتطلعات المشروعة للشعب لتحقيق استقرار الحالة، من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

السيد ميزا كوادرا فيلاسكويز (بيرو) (تكلم بالأسبانية): صوتت بيرو مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، وأدلىنا بيان آخر يعرب عن موقفنا الثابت في الحز على احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعتقد بيرو أن الحل السلمي للتزاعات، واحترام المعاهدات الدولية جوهرية لضمان السلام والأمن الدوليين.

تقر بيرو بجهود الأمين العام لتشجيع الوساطة، وفي هذا الصدد، ندعو إلى حوار بناء وشامل يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية التي تحتفظ بيرو بعلاقات ودية وتعاونية معها. وفيما يتعلق بالقانون الدولي، يعتقد بلدي أن من الجوهرية تحاشي العودة إلى القوى المحركة التي عفى عليها الزمن والتي كانت مشحونة بالانقسامات والمواجهات وبالتالي قوضت تقدم شعوبنا وتنميتها.

السيد بامرونغوفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): لقد درست تايلند بعناية القرار ٢٦٢/٦٨ وقررت التصويت مؤيدة له نظراً للأهمية البالغة التي تعلقها تايلند على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وإيجاد حل سلمي للتزاع. تقر تايلند بأن الحالة الراهنة معقدة وحساسة. ونأمل أملاً وطيداً في بذل كل الجهود من أجل التخفيف من حدة التوترات فوراً وإبقاء الباب مفتوحاً أمام الحوار الذي سيفضي إلى التوصل إلى حل سياسي، واستعادة السلام

لقد أكدت كازاخستان مرارا في بياناتها تمسكها بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ونحن حريصون على أن تظل أوكرانيا دولة مستقرة ومستقلة وذات سيادة. وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في أوكرانيا يمثل الأولوية الرئيسية والشرط الأساسي لتطبيع الحالة في البلد بشكل كامل.

وكازاخستان تنتهج دائما سياسة خارجية مستقلة تقوم على أساس توازن المصالح. وموقف كازاخستان، القائم على أن النزاعات ينبغي حلها من خلال المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، يعبر عن آراء ومصالح الغالبية العظمى من دول العالم. وفي ظل الظروف الحالية الحرجة، علينا أن نأخذ في الحسبان الحقائق الراهنة والأمر الواقع. ومن المهم للغاية الاستماع إلى صوت العقل والبحث عن كل السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة بالوسائل السياسية والدبلوماسية وفي إطار الصيغ المتفق عليها دوليا.

وتحيب كازاخستان بجميع الأطراف المعنية أن تُنحي العواطف وكيال الاتهامات والاتهامات المتبادلة جانبا وأن ترفض لغة الإنذارات النهائية والحزاءات. وينبغي ألا نسمح بمزيد من التصعيد في التوترات وأن نتفادى جعل الوضع أكثر تعقيدا، لأن ذلك قد تكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي على السواء. ونحن على أهبة الاستعداد لتشجيع ودعم جهود الوساطة الدولية وتيسير عملية المفاوضات بين جميع الأطراف وقيادتها بهدف التوصل إلى حل للوضع في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

وفي ضوء كل ذلك، امتنعت كازاخستان عن التصويت.

السيد رجا زيب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن احترام ميثاق الأمم المتحدة ذو أهمية بالغة لصون السلام والأمن الدوليين. والميثاق يجسد مبادئ المساواة في السيادة بين الدول

نشيد بجهود الأمم المتحدة الجارية فيما يتعلق بالأزمة، ونتطلع إلى مواصلة الدور البناء الذي يقوم به الأمين العام بان كي - مون، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها في هذا الصدد. كما نرحب بقرار ٢١ آذار/مارس الذي اتخذته المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لنشر بعثة رصد خاصة في أوكرانيا، وهو قرار اتخذ هذه المرة بتوافق الآراء، ويمثل قدوة حسنة لكي تتخذي بها الأمم المتحدة.

إن الأزمة في أوكرانيا تجر صعوبات على النظام الحالي للعلاقات بين الدول والأمم المتحدة. ومما يكتسي أهمية بالغة هنا لعمل هذه المنظمة بشكل خاص وعمل نظام الأمن الدولي والعلاقات الدولية برتمه ما يلي: تنفيذ المبادئ الدولية بشأن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها، وسيادة القانون، بما في ذلك في سياق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والتعبير بحرية وإنصاف عن الإرادة الشعبية

بوصفنا بلدا عانى من صراع الانفصال الذي استمر على أراضيها لأكثر من ٢٠ عاماً، وهو صراع لم يحسم بعد وطل أمده، نتوق إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية والحوار. لهذا السبب صوت وفدي لصالح القرار ٢٦٢/٦٨، تأييدا لاحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم

بالإنكليزية): إن الأزمة في أوكرانيا مؤلمة وحساسة جدا بالنسبة لكازاخستان. فلعدة قرون، عاشت الشعوب الكازاخستانية والروسية والأوكرانية في وئام ووفاق. واليوم، كازاخستان وطن لأبناء كازاخستان، والروس، والأوكرانيين، والتتار، والألمان، والبولنديين، والكوريين، والكثيرين غيرهم الذين يعيشون في سلام وئام. إننا نربي معا أطفالنا ونعمل على تعزيز الوحدة والصداقة وهيئة مستقبل مزدهر لأرضنا المشتركة، كازاخستان.

الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دولياً، والتي تشكل القاعدة الأساسية للعلاقات الدولية والنظام القانوني الدولي. ونحن نؤيد بقوة تسوية جميع الصراعات بين الدول الأعضاء من خلال الحوار السياسي على أساس المبادئ المذكورة أعلاه.

وفي حالات الصراع المسلح أو الأزمات السياسية التي ترتبط بالعلاقات بين الدول، لا يمكن التوصل إلى حل يتناهي مع القانون الدولي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالقواعد الأساسية مثل الالتزام باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن التقيد الصارم بالقواعد ذات الصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ووفاء الدول بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها أمور في غاية الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين.

السيدة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):
تلتزم جامايكا التزاماً راسخاً بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة، فضلاً عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في أوكرانيا ونعتبر أن تعقيدات الوضع تتطلب من المجتمع الدولي أن يتصرف بطريقة حازمة، ولكن متوازنة. ويستند ذلك إلى رأينا القائل بأنه يتعين على جميع الدول، كبيرها وصغيرها، أن تحترم سيادة القانون ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ويكفل ذلك حماية الضعيف من القوي ويضمن تجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ومن المهم أيضاً أن يطبق المجتمع الدولي المبادئ التي يقوم عليها الميثاق بطريقة تتوخى المساواة، ليتفادى بذلك حدوث توتر لا لزوم له في سبيل تحقيق مكاسب سياسية جزئية.

وبعد تقييم هذه الاعتبارات، قررت جامايكا الامتناع عن التصويت على القرار ٢٦٢/٦٨، لأننا نرى أنه يتضمن بعض الافتراضات التي ربما تؤدي في الواقع إلى مزيد من التوترات في

الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأعضاء المنظمة. وما فتئت ماليزيا تتمسك بتلك المبادئ النبيلة. ونهيب بجميع الأطراف أن تتقيد بالمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

وتقدر ماليزيا علاقتها الوثيقة مع كل من روسيا وأوكرانيا. وفي هذا الصدد، نحث البلدين على الدخول في حوار واستكشاف جميع السبل الممكنة لإيجاد حل سلمي. ونأمل أن يتبع الطرفان نهجاً معتدلاً وأن يعملوا من أجل التوصل إلى حل ودي. وتؤيد ماليزيا أيضاً جميع الجهود السلمية، بما في ذلك المبادرة الدبلوماسية الدولية الرامية إلى تسوية الحالة في أوكرانيا.

وتأمل ماليزيا أن يجري استنفاد جميع الجهود قبل النظر في اتخاذ تدابير أخرى. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تحترم سيادة القانون وأن تتصرف بروح المسؤولية وأن تهدف إلى إيجاد حل سلمي. ونعتقد أن توحي جميع الأطراف الاعتدال في تصرفاتها يمكن أن يساهم في التوصل إلى حل مستدام. ولا نود أن نرى تصعيداً للحالة ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس. ويجب إيلاء الأولوية العليا لمصالح الشعب الأوكراني ورفاهه وأمنه، مع مراعاة آثار ذلك على الاستقرار والسلام في المنطقة بوجه عام.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):
صوتت أذربيجان مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ويستند موقفنا إلى الفهم التالي: تبعث الحالة الراهنة في أوكرانيا على القلق الشديد وتتطلب استمرار الجهود الدولية والإقليمية من أجل وقف التصعيد في الأزمة والتوصل إلى حل سلمي وتفاوضي وفقاً للقانون الدولي ولدستور أوكرانيا.

وتدين جمهورية أذربيجان التزعات المتطرفة والراديكالية والانفصالية بجميع أشكالها ومظاهرها، وتؤكد من جديد التزامها المطلق بالمبادئ الأساسية لسيادة الدول وسلامتها

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد للإطاحة بحكومات منتخبة ديمقراطيا على يد جماعات تتبنى أيديولوجيات متطرفة موروثه عن أولئك الذين كانوا مسؤولين في الماضي عن اندلاع الحرب العالمية الثانية والإبادة المنهجية لملايين من البشر، والذين يظهرون مجددا الآن في أوكرانيا، بتواطؤ وعدم اكتراث من قبل بعض الدول، لإثارة العنف من أجل التحريض على الكراهية والتعصب ومعاداة السامية وكراهية الأجانب والعنصرية، مما يزيد من مخاطر نشوب صراع ستترتب عليه آثار لا يمكن التنبؤ بها.

وجمهورية فتروويلا البوليفارية تكرر الدعوة إلى الحوار والمفاوضات بين الأطراف من أجل التغلب على الأزمة السياسية في أوكرانيا. ونحن مقتنعون بأن الأمر متروك للشعب الأوكراني لتسوية خلافاته بالطرق السلمية من خلال حوار ديمقراطي وشامل للجميع بغية إعادة إرساء النظام الدستوري الذي جرى تقويضه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحوار المباشر بين الأطراف للإسهام في صلاحية سيادة القانون في ظل الديمقراطية، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع أبناء مختلف الطوائف والمناطق الأوكرانية.

السيد لاسو مندوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يتابع بلدي عن كتب الأحداث الخطيرة في أوكرانيا منذ العام الماضي، عندما بدأت المظاهرات في مدينة كيبف وتصاعدت الاحتجاجات طوال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبعد ذلك في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام، لتتحول إلى معارك شوارع أثارها عناصر عنيفة على كلا الجانبين، والتي تسببت في خسائر بشرية ومادية تفاقمت بفعل الوجود غير المسؤول لسياسيين أجانب، شجعوا المحتجين على رفض الحكومة الأوكرانية. وهيأت دورة العنف ظروفًا مواتية لإنشاء حكومة غير نظامية في أوكرانيا، لم توضح حتى الآن الإجراءات التي أتت من أجل عزل رئيس مُنتخب ديمقراطيا.

المنطقة، مما يترتب عليه تأخير البحث عن حل سلمي. وتمشيا مع بيان الجماعة الكاريبية الصادر في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤، لا تزال جامايكا تؤيد الدعوة إلى استخدام الوساطة الدولية و/أو المفاوضات لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان في أوكرانيا تحت رعاية الأمم المتحدة. كما تؤكد من جديد الدعوة التي وجهتها الجماعة الكاريبية إلى جميع الأطراف المعنية لكي تلتزم بضبط النفس وتتصرف بمسؤولية من أجل الحد من التوترات وتجنب زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة.

السيد مونكادا (جمهورية فتروويلا البوليفارية) (تكلم

بالإسبانية): صوت وفد جمهورية فتروويلا البوليفارية معارضا للقرار ٢٦٢/٦٨ بشأن الحالة في أوكرانيا لأننا نعتقد أن القرار لا يولي الاهتمام اللازم للحالة السياسية الدقيقة التي نجمت عن إسقاط النظام الدستوري الديمقراطي في تلك الدولة الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء حكومة أمر واقع.

وفتروويلا تؤكد من جديد التزامها بتعزيز وحماية ودعم النظام الدولي والقانون الدولي ومؤسساته وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وموقفنا الوطني، القائم على سند دستوري، يتسق مع المبدأ الذي تم وضعه في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والذي يعارض أعضاء الاتحاد بموجبه بشكل قاطع إجراء تغييرات في النظام الدستوري الديمقراطي لدول المنطقة.

ويؤكد بلدي مجددا رفضه للإطاحة بالحكومة الأوكرانية المنتخبة ديمقراطيا على يد جماعات متطرفة، أدت أعمالها - التي تشجعها قوى خارجية مرتبطة بجماعات المعارضة التي تشكل جزءا من حكومة الأمر الواقع في أوكرانيا - إلى أحداث مروعة وإلى تقويض الديمقراطية وسيادة القانون في البلد.

وبالنظر لأثرها السلبى على السلام والاستقرار في تلك المنطقة، فإن هذه الحالة لا يمكن تجاهلها لأنها تهدد أمن قطاعات كبيرة من أبناء الشعب الأوكراني الذين يعتقدون أن حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حقهم في الحياة، عرضة للخطر.

الجمعية العامة، ولكنها يمكن أن تكون الآن أكثر نجاحا في التوصل إلى حل سلمي للحالة. ونوه بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة رصد حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أوكرانيا وبعثة التقييم التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت الجزائر، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى، عن التصويت على القرار المعروض علينا للنظر فيه اليوم. ورغم امتناعنا عن التصويت، نود أن نعيد التأكيد على الالتزام الصارم بالمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الواردة في المادتين ١ و ٢ والتي تشير إلى السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة، فضلا عن المساواة في الحقوق وتقرير المصير. ونحن نعتبر تلك المبادئ الركائز الرئيسية للعلاقات الدولية والأساس للقانون الدولي.

والجزائر تفخر بعلاقتها الوثيقة والودية مع كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ولا يسعها إلا أن تنضم إلى الدعوة إلى مواصلة وتعزيز الحوار لتجنب التصعيد من أجل حل الخلافات والتخفيف من حدة الآثار غير المرغوب فيها. ومما يثلج صدورنا جميع الجهود الرامية إلى تهدئة التوترات الحالية، بما في ذلك جهود الأمين العام الذي نؤيد مساعيه الشخصية في هذا الصدد. ومن البديهي أن الجزائر ستواصل الإسهام في تحقيق هذه الغاية، سواء بشكل مباشر أو في إطار المجموعات السياسية والإقليمية التي ننتمي إليها من أجل تخفيف حدة التوترات.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): صوتت جمهورية هندوراس مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨ على أساس الاحترام الكامل لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، والتي تشكل مصدر إلهام للمجتمع الدولي وتمثل الأساس لميثاق الأمم المتحدة. وتلك المبادئ تساعد على إجراء حوار بناء بين الجهات السياسية الفاعلة لحل نزاعاتها بالوسائل السلمية،

وسبقت تلك الأحداث الخطيرة جدا الاستفتاء الذي جرى في ١٦ آذار/مارس في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وفي مدينة سيفاستوبول. وهذه الأحداث ذات أهمية حاسمة لدى النظر في بند جدول الأعمال المعروض علينا لأن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأوكرانيا بدأ قبل يوم ١٦ آذار/مارس بوقت طويل. وللأسف، فإن القرار ٢٦٢/٦٨ أغفل ذكر ذلك.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يذكر ما يلي: أولا، يؤيد بلدي مبادئ السلامة الإقليمية وحقوق الشعوب في تقرير المصير. ثانيا، يرى بلدي أن الاستفتاء المحلي لا يكفي لتبرير إجراء تغيير في السلامة الإقليمية لأي دولة. ثالثا، تدين إكوادور أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وأي شكل من أشكال التدخل، سواء كان ذلك في صورة توغل مسلح أو عدوان أو احتلال أو فرض حصار اقتصادي أو عسكري. رابعا، نحن نرفض التدخل الخارجي في شؤون أوكرانيا والذي تسبب في زعزعة الاستقرار السياسي في ذلك البلد منذ العام الماضي. خامسا، لا يعترف بلدي، إكوادور، بالحكومات التي يتم إنشاؤها في أعقاب انهيار نظام ديمقراطي. ونحن نعارض نزوع بعض الدول إلى التسبب في تغيير النظام من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. سادسا، لا يعترف بلدي بشرعية أي جزاءات أحادية الجانب تسعى أي دولة أو مجموعة من الدول إلى فرضها على دولة أخرى خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة.

ولكل هذه الأسباب، امتنع بلدي عن التصويت على القرار.

السيد لازاريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): ترحب بيلاروس بجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع في أوكرانيا وتهدئة الأوضاع في المنطقة. وتؤيد بيلاروس أولا وقبل كل شيء اللجوء إلى آليات أقل تمثيلا بكثير من

يجب أن يتم في الإطار الدستوري للدولة، ووفقا للإجراءات القانونية السارية.

إن ليبيا تؤكد أهمية الحوار والمسامحة الدبلوماسية لحل المشاكل القائمة بين الدول، وداخل الدول، وترى بأنه يجب على كل الدول أن تمتنع عن استغلال الظروف الداخلية الصعبة للدول الأخرى للتدخل في شؤونها والمساس بسيادتها ووحدة أراضيها. إن ليبيا تأمل في أن تتمسك الأطراف المعنية بضبط النفس وعدم التصعيد والعمل على الوصول إلى حل سلمي يحفظ حقوق الجميع، فأوكرانيا والاتحاد الروسي بلدان متجاوران محكومان بالتعايش مع بعضهما وعليهما أن يستثمرا علاقتهما التاريخية ومصصلحة شعبيهما لإيجاد حل يؤدي إلى تطبيع العلاقات بينهما في أقرب وقت ممكن، وعلى المجتمع الدولي أن يشجعهما على ذلك.

السيد نتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لشرح موقف بوتسوانا بخصوص القرار ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، الذي اتخذته الجمعية للتو.

دأبت بوتسوانا على متابعة الأحداث الجارية في أوكرانيا عن كثب وبقلق بالغ. ويساورنا قلق عميق جراء الصراع وتصاعد التوتر بين دولتين جارتين تتمتعان بالسيادة وترتبطهما علاقات تاريخية قوية للغاية. ولا نزال نأمل في التوصل إلى حل دبلوماسي ودي للأزمة على أساس المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا السياق، تود بوتسوانا إعادة تأكيد إيمانها القوي بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وتحديدًا فيما يتعلق باحترام المساواة في السيادة بين الدول ووحدها وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن تلك الأحكام، إلى جانب غيرها من مبادئ القانون الدولي، ضرورية لصون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي أن تظل الأساس لمثل هذه العملية. وهندوراس على ثقة بأن القرار لا يعزز المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة فحسب، ولكنه يمثل أيضا وسيلة لصون السلام والأمن والنظام الدولي. وأخيرا، فإننا نناشد بقية المجتمع الدولي الاستمرار في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

السيد فيريرا (كابو فيردي) (تكلم بالفرنسية): تعتقد كابو فيردي أن المبادئ المقبولة عالميا للقانون الدولي يجب أن تكون مصدر توجيه ودعم للعلاقات بين الدول. وقد صوتت جمهورية كابو فيردي مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨ لأننا بوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، نرى أن حل أي نزاع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال احترام المبادئ، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، والتي تهدف إلى تعزيز وحفظ السلام في العالم.

وبالنيابة عن الحكومة، أود أيضا أن أشير إلى أن تصويت كابو فيردي يمثل أولا وقبل كل شيء تصويتنا لصالح السلام على الصعيدين العالمي والإقليمي وإلى أنها صوتت على هذا النحو، اقتناعا منها بأن الحوار السياسي والبحث عن حلول سلمية وتفاوضية لا يزالان يشكلان المسار الواجب اتبعه لتسوية نزاعات من قبيل النزاع قيد النظر حاليا.

السيد الدباشي (ليبيا): لقد صوتت ليبيا مؤيدة للقرار ٢٦٢/٦٨ انطلاقا من التزامها بالدفاع عن مبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

نحن في ليبيا ندرك الخلفيات التاريخية لمسألة شبه جزيرة القرم وندرك مصالح الاتحاد الروسي في أوكرانيا، ولكن لا يمكن أن نتجاهل مبدأي احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، فهما مبدآن راسخان في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي. كما أن ميثاق الاتحاد الأفريقي الذي تنتمي إليه ليبيا ينص بكل وضوح على احترام الحدود القائمة للدول عند الاستقلال. ومن ثم، فإن أي تغيير لحدود إقليم أي دولة

إن باراغواي تكرر تمسكها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لأنها تشكل المفاهيم التوجيهية الأساسية لسياستها الخارجية. وبالتالي، فإن حكومة باراغواي تعتقد أن أفضل وسيلة لإيجاد حل للحالة الراهنة تتمثل في إجراء حوار مباشر ومفتوح، يفضي إلى التوصل إلى حل سلمي وسياسي للذراع.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أيضا أن نأخذ الكلمة، شرحا للموقف بشأن القرار ٢٦٢/٦٨ الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

ما فتئت أرمينيا، وعلى مر السنين، تتبنى موقفا قائما على المبادئ فيما يخص تعزيز الديمقراطية والحريات والحقوق، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص تساوي الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير مصيرها، بوصفها قيما ومبادئ عالمية تؤمن بها الجمعية العامة وتقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

إن مفتاح حل أي أزمة يتمثل في العمل في إطار القانون الدولي والسعي إلى إيجاد حل مبكر للخلافات من خلال الحوار والتعاون. والحالة الراهنة في أوكرانيا مسألة حساسة، ونحن نعتقد بقوة أنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا بين الطرفين المعنيين عبر الحوار وبطريقة سلمية وتفاوضية.

والحوار السلمي هو أيضا عملية مسؤولة. ونحن نؤيد وجهة النظر، التي جرى الإعراب عنها في هذه القاعة في مناسبات سابقة عديدة، والتي تفيد بأنه لا يمكن التوصل إلى حلول من خلال الإدلاء بتصريحات أو عبر قرارات تتخذها الجمعية العامة. وعلى هذا الأساس، صوت وفد بلدي معارضا للقرار الذي أُتخذ للتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت. وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

إن بوتسوانا بالتالي لا تؤيد تفكيك الدول ذات السيادة، سواء من خلال إعلانات الاستقلال الأحادية الجانب أو عن طريق إكراه قوى خارجية. وكما تعلم الجمعية العامة، فقد تصرفت بوتسوانا باستمرار وفقا لتلك المبادئ في الماضي لأننا نعتقد أن لها أهمية قصوى في صون السلم والاستقرار الدوليين.

وتدرك بوتسوانا تماما أن الأزمة السياسية في أوكرانيا قد حدثت، ضمن جملة أمور، جراء الإزاحة غير الدستورية لرئيس منتخب ديمقراطيا. لذلك، فإننا نعتقد أن من المهم للغاية، في هذا المرحلة، إتاحة المجال الكافي لاستمرار الجهود الدبلوماسية التي تبذل حاليا على المستوى الثنائي بين أوكرانيا وروسيا وعلى الصعيد الدولي حتى نهايتها المنطقية. ويتمثل أملنا المستمر في أن تحقق تلك العمليات نتيجة إيجابية وودية، لا تؤدي فحسب إلى إنهاء العداء بين أوكرانيا وروسيا، بل أيضا إلى تيسير تحسين العلاقات بين هاتين الدولتين المتمتعين بالسيادة. وبوتسوانا ترى أنه من الضروري بالنسبة للمجتمع الدولي اتباع نهج متوازن ومحيد إزاء الصراع.

ونظرا لتلك الاعتبارات، امتنعت بوتسوانا عن التصويت على القرار.

السيد سكايني ريكياردي (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد باراغواي تقديم التعليل التالي لامتناعه عن التصويت على القرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا".

تابعت حكومة باراغواي عن كثب الأحداث التي وقعت في شبه جزيرة القرم. وذلك أمر يهمنا لأننا نعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا بلدين شقيقين، يربطنا بهما تعاون في مختلف المجالات. وقد ساعدنا السكان المنحدرون من أصل روسي وأوكراني في بلدنا على تطوير مجالات شتى في بلدنا. ويعني ذلك التقارب أننا نتمنى كل التوفيق لهذين البلدين.